الانفتاح الفكري
(حقيقته وضوابطه)

الانفتاح الفكري
(حقيقته وضوابطه)

الانفتاح الفكري (حقيقته وضوابطه)

د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ/٢٠١١م

تصميم الغلاف: مركز التأصيل

الحجم: ١٤×٢١,٥سم

التجليد: غلاف

رقم الإيداع: ١٦٨٩/ ١٤٣١

ردمك: ٢ ـ ٢ ـ ٩٠١٣٨ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

المملكة العربية السعودية، جدة، طريق الحرمين (الخط السريع)، بجوار كوبري التحلية.

هاتف: ٦٢٨٨٦٨٥ ٢ ٩٦٦ + ناسوخ: ٢٧١٨٢٣٠ ٢ ٩٦٦ +

ص ب: ١٨٧١٨ جدة ٢١٤٢٥ المملكة العربية السعودية

الموقع الإلكتروني: www.taseel.com

بريـد إلكـترونـي: info@taseel.com

الانفتاح الفكري

(حقيقته وضوابطه)

د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

لقد خلق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الإنسان وأنزله إلى الأرض لتحقيق العبودية له تعالى، وإقامة الحق والعدل، ولتظهر معاني أسمائه وصفاته في خلقه. وأنزل له من الدين ما يكون موافقاً لطبيعته وفطرته التي خلقه عليها. وأرسل الرسل الكرام للقيام بتذكير الإنسان بحقيقة وجوده وحكمته، وتذكيره بأن الدين الذي أنزله الله تعالى له هو أساس سعادته وفلاحه في الدنيا والآخرة، يقول تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨] والقيام ـ كذلك ـ بالإنذار له من ترك ما أنزله الله تعالى، وبيان ما يترتب على ذلك من خراب حياته وشقاء نفسه وعذابه في معاده، يقول تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٤].

هذه الحقيقة الكبرى لها أهمية عظيمة في بناء الإنسان والمجتمع علماً وعملاً، وفي التعامل مع كل ما حوله من الأفكار والمناهج والآراء والفلسفات والتشريعات. ومن رحمة الله تعالى بالإنسان أنه لم يدعه يصنع تصوره الاعتقادي ومنهجه التشريعي

بنفسه؛ لأن الإنسان يعتريه الهوى والجهل، فهو أعجز وأضعف من عمل ذلك. ولذا كان الدين بعقائده وتشريعاته منحةً إلهية من العليم الخبير لم يسندها إلى الإنسان العاجز، يقول أبو الحسن الندوي رحمه الله تعالى: «وقد كان الأنبياء عليهم السلام أخبروا الناس عن ذات الله وصفاته وأفعاله، وعن بداية العالم ومصيره، وما يهجم عليه الإنسان بعد موته، وأتاهم علم ذلك كله بواسطتهم عفواً دون تعب، وكفوهم مؤونة البحث والفحص في علوم ليس عندهم مبادئها، ولا مقدماتها التي يبنون عليها بحثهم، ليتوصلوا إلى مجهول؛ لأن هذه العلوم وراء الحس والطبيعة، ولا تعمل فيها حواسهم، ولا يؤدي إليها نظرهم وليست عندهم معلوماتها الأولية. لكن الناس لم يشكروا هذه النعمة، وأعادوا الأمر جذعاً، وأبدوا البحث آنفاً، وبدؤوا رحلتهم في مناطق مجهولة لا يجدون فيها مرشداً ولا خريتاً وكانوا في ذلك أكثر ضلالاً وأشد تعباً وأعظم اشتغالاً»[1].

وصدق الله تعالى إذ يقول: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾ [الكهف: ٥١].

وفي هذا الزمان بالذات تطورت الإنسانية تطوراً مذهلاً في الجوانب المادية، والقدرة على استعمال السنن الكونية واكتشافها وتوظيفها توظيفاً قوياً في المخترعات والمكتشفات الحديثة.

وقد قدر الله تعالى أن يكون هذا التطور على يد أمةٍ ذات دين مبدل ومحرّف، حارب العلم المادي وألزم الناس بالخرافات ونسبها إلى الله، فانتفضت عليه وحطمته وخرجت عليه، وقد تكون معذورة

(١) ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ص٣٥.

في تحطيم الخرافة، إلا أنها ليست معذورة في ترك البحث عن الدين الصحيح والاتجاه إلى الإلحاد، وبناء الحياة فكرياً وتشريعياً ونظماً على مقتضى (العقل) المجرد من الوحي، وتعظيم الإنسان وتأليهه، والإعلان عن موت الإله.

هذه الحالة غرست في شعور كثير من الناس أنَّ التطور لا يتم إلا عن طريق تحطيم الدين والخروج عليه دون النظر إلى نوع الدين هل هو حق أم باطل؟ لقد قدَّس الغربيون (العقل) في بداية الأمر وجعلوه مناط النجاح في بناء الحياة، ثم ظهرت فيهم ـ بعد ذلك ـ فلسفات متناقضة غريبة بسبب الهروب من الله والاعتماد على الإنسان وحده أودت بهم إلى فكر عدمي غير عقلاني، يهدم كل شيء كما هو واضح في مذاهب واتجاهات ما بعد الحداثة.

وفي هذه الأجواء الموبوءة أصبح الالتزام بالدين علامة على الانغلاق والجمود، وتحطيمه والهروب منه علامةٌ على (الانفتاح الفكري) والعقلي؛ لأن العقل ـ في نظرهم ـ هو المصدر الوحيد في صحة القضايا، ولهذا سمّي ذلك العصر الذي حطموا فيه الدين (عصر التنوير). وقد انتقلت هذه العدوى إلى العالم الإسلامي، وظهر في المسلمين من يطالب باقتفاء أثر الغرب في كل شيء معتبراً ذلك من التنوير والتطوير والحداثة والعصرنة.

ولأسباب كثيرة لا مجال للتفصيل فيها سرت الحمى السابقة (الانفتاح الفكري) في العالم الإسلامي بشكل كبير على درجات متفاوتة وتحت شعارات متعددة.

فمسألة الانفتاح كقضية فكرية، وظاهرة ثقافية أصبحت موضع إشكال علمي قديم وجديد، وأصبح لها آثار عقدية وفكرية خطيرة:

قديماً في الفرق الضالة، وحديثاً في المذاهب الفكرية المعاصرة، ولكن هذا المصطلح أصبح يطلق ـ أيضاً ـ بمعانٍ بعضها صحيح، وبعضها ملتبس فيه الحق بالباطل.

وقد استدعى ذلك تتبع هذه القضية من الناحية النظرية والتطبيقية، وبيان موقف أهل السُّنَّة والجماعة من الانفتاح؛ كمصطلح ذي أبعاد فكرية محددة، وكقضية عامة تدل على معنى العلم والإبداع الفكري.

وهذه الورقة محاولة للتفكير في هذه النازلة الفكرية التي اختلف فيها الناس اختلافاً كبيراً، كما أنها محاولة لجمع أطراف الموضوع، ووضع رؤية شرعية فيه، وقراءة لتجاربه القديمة والحديثة لاستنتاج مآلاته وعواقبه ونتائجه، وهي إحدى الطرق والمقاييس العلمية التي يبنى عليها الموقف من تجاربه الحالية والمستقبلية.

وليس المقصود من الورقة الوقوف ضد الانفتاح مطلقاً، وإنما الاستفصال عن معانيه، وتحديد ضوابطه، وقراءة تجاربه وفحصها، وإبداء رؤية شرعية في أنواعه، وتمييز النافع من الضار.

وسوف تكون فقرات هذه الورقة المتواضعة في النقاط التالية:

أولاً: مفهوم الانفتاح الفكري.

ثانياً: أنواع الانفتاح الفكري وأدواته.

ثالثاً: الانفتاح المحمود (ضوابطه وتجاربه).

رابعاً: الانفتاح المذموم (أسبابه وتجاربه).

خامساً: خصائص تجارب الانفتاح الفكري في التاريخ الإسلامي.

مدخل

(الانفتاح) ليس مصطلحاً شرعياً، فلم ترد هذه المادة في القرآن ولا في السُّنَّة، ولم يستعمله العلماء الراسخون في العلم، بل هو مصطلح عرفي تتداوله الكتب العصرية والنشرات الصحفية دون تحديد دقيق لمعناه. فقد يطلقه البعض ويريد به الاطلاع وسعة الإدراك وعدم قصر الفكر على مجال محدد، وقد يطلقه آخرون ويريدون به مفهوماً اصطلاحياً خاصاً وبهذا يكون الانفتاح من المصطلحات المجملة التي تحتاج إلى الاستفصال عند دراستها، ولكن إضافة الانفتاح إلى العقل والفكر لم يعرف في اللسان العربي وتركيباته بينما نجده موجوداً في النسق اللغوي الغربي. وإضافة الانفتاح إلى الفكر في القاموس اللساني الغربي يدل على تأثره بالأوضاع الفكرية والثقافية التي سادت المجتمع الغربي، وصراع الكنيسة مع العلم، ودورها السلبي في التعامل مع المجتمع وهو بهذا المعنى يتضمن معان غير صحيحة، وله إيحاءات ودلالات سيئة، وهذا ما يستدعي بيان معناه في اللسان العربي والغربي.

الانفتاح في اللسان العربي والغربي:

الانفتاح في اللسان العربي: مصدر الفعل الخماسي المزيد (انفتح)، وكل فعل جاء على وزن (انفعل) فمصدره على وزن (انفعال)، وزيادة همزة الوصل والنون في أوله ترد لمعنى واحد هو المطاوعة، «انفتح انفتاحاً، وانكسر انكساراً، وانطلق انطلاقاً»[١]. وهو مأخوذ من الفتح وهو ضد الغلق، ودلالة كلمة (الانفتاح) توحي بوجود انغلاق قبله، ولهذا فمعناها: «إزالة الانغلاق» فهو ضده[٢].

أما في المعجم الغربي فهو مأخوذ من جذرها الأساسي (open) ومعناها (فتح) وهي تأتي لأكثر من عشرين معنى بحسب تصريفاتها المتعددة، ومن المعاني الداخلة في مجال البحث ما يلي: ـ منفتح، راغب في الاستماع لكل ما يعرض عليه، وفي تفهمه بروح سمحة ـ بنور العقل ويجعله منفتحاً للمعرفة ـ يصبح العقل متنوراً أو منفتحاً ـ يعبر عن أفكاره ومشاعره. ومن المعاني الاصطلاحية للمادة (open door)؛ أي: (الباب المفتوح) وهي: «سياسة قوامها حرية التجارة وإلغاء التعرفات الجمركية والسماح لمختلف الدول بالمتاجرة مع بلدٍ ما، على قدم المساواة». و(opening) معناه (تفتح)، و(open - minded)؛ أي: منفتح العقل، أو ذو عقل متفتح، وتأتي بمعنى: «منفتح للحجج والأفكار الجديدة»[٣].

---

(١) انظر: التطبيق الصرفي ص٧١، ودروس التصريف ص٧٦.

(٢) انظر: الصحاح (مادة فتح)، ولسان العرب (مادة فتح)، والقاموس المحيط (مادة فتح).

(٣) انظر: المورد، للبعلبكي مادة (open).

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن الانفتاح في اللسان العربي جاء بمعناه اللغوي العام دون إضافة اصطلاحية جديدة، بينما جاء في اللسان الغربي بدلالة اصطلاحية زائدة على معناه اللغوي العادي، ونستنتج من ذلك أن هذه المفردة تحولت من مفردة لغوية عامة إلى مصطلح محدد في بيئة معينة لها ظروفها العقدية وصراعاتها الفكرية الخاصة، وهذا ما لا ينبغي تجاهله عند مناقشة مفاهيمه ونقدها.

غموض المصطلح:

ولكن الانفتاح ـ في الاستعمال التداولي العام ـ يطلق على أنواع متعددة مما يصدق عليه هذا الاسم مع كونها مختلفة في الموضوع. وهذا الغموض أدى إلى استعمال هذا المصطلح من اتجاهات متعددة لا تتفق فكرياً فيما بينها في كثير من القضايا.

فنجد من يستعمل الانفتاح الفكري ليصل إلى الإلحاد ويصف الدين بأنه انغلاق وتحجير على العقل. كما نجد من ينقد الانفتاح بالصورة السابقة ويطلقه على الاستفادة من كل الثقافات بما لا يناقض الإسلام، ثم يختلف أصحاب هذا الاتجاه في تحديد ما يناقض الإسلام وما لا يناقضه!! وفي حدود الاستفادة وضوابطها.

ولهذا لا بد من تحديد نوع الانفتاح الفكري المعين بذكر خصائصه، ومكوناته، ثم الحكم عليه بالصواب أو الخطأ بميزان الكتاب والسُّنَّة. وهذا الغموض يدل على أنَّ استعمال هذا المصطلح والمطالبة به دون ضبط خطأ منهجي؛ لأنه لا يكفي مجرد اسمه في تحديد المراد منه.

ولا بأس أن أشبه هذا المصطلح بمصطلحات علم الكلام

والتصوف التي قد يراد بها حق، وقد يراد بها باطل، وقد حذر علماء أهل السُّنَّة والجماعة من قبولها مطلقاً لاشتمالها على بعض الباطل، كما حذروا من إنكارها وردها جملة؛ لأنها قد يراد بها معنىً صحيحٌ، فيكون رداً لشيء من الحق. ومثل هذا النوع من الكلام المحتمل لا يصح استعماله دون احتياط أو تحرز؛ لأن فيه لبساً للحق بالباطل. وعلماء أهل السُّنَّة والجماعة لم ينكروا المصطلحات؛ لأنها مصطلحات جديدة، كما يظن البعض بل لكونها تشتمل على معانٍ باطلة مناقضةً للقرآن والسُّنَّة، وهذا يدل على الالتباس والغموض والضبابية التي تكتنف استعماله التداولي العام.

أولاً: مفهوم الانفتاح الفكري

وبعد التتبع للاستعمالات المختلفة لمصطلح (الانفتاح) تبين لي أنها ترجع إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي:

١ ـ المفهوم الليبرالي للانفتاح الفكري.

٢ ـ الانفتاح على المخالفين ومشاركتهم.

٣ ـ الاطلاع والوعي.

وسوف أبين هذه الأنواع وما يدخل فيها من الإشكالات والأقسام فيما يأتي بإذن الله تعالى.

١ ـ المفهوم الليبرالي للانفتاح الفكري:

يعتبر الفكر الليبرالي في أساسه فكراً منفتحاً؛ فهو مضاد لانغلاق اللاهوت الكنسي والإقطاع هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهو يعتمد على مفهوم منفتح أيضاً وهو «الحرية»، وخصوصاً حرية الفكر والرأي الذي هو أساس الانفتاح الفكري في المفهوم الليبرالي، ولا يكتفي الفكر الليبرالي بإتاحة حرية الرأي كأحد

الحقوق الأساسية للأفراد، وضرورته في حماية ملكيته، وحقوقه السياسية والاقتصادية والشخصية؛ بل يتجاوز ذلك إلى منع ادعاء اليقين الجازم الذي لا يقبل الشك في العقائد والأفكار التي يؤمن بها؛ لأن ادعاء اليقين سوف يولد التعصب وهو ما يمنع من الموصلات للنتائج المفيدة، ولهذا يرى الليبراليون أن الجهل والاختلاف هما الموصلان للنتائج الإيجابية، وهذه الفكرة ليست خاصة بالآراء الدنيوية بل تشمل العقائد الدينية أيضاً، ولهذا فالانفتاح الفكري يقابله التعصب والتزمت الفكري(١)، وعند تتبع مفهوم الانفتاح الفكري في الفكر الليبرالي نجده متعلقاً بالدين، والمجتمع، والاقتصاد.

أ ـ التسامح والتعددية الدينية:

ظهر مفهوم التسامح في الفكر الليبرالي أول الأمر أعقاب عصر الإصلاح الديني كرد فعل على الخلاف بين الفرق النصرانية، فأصبح التسامح محور الموقف الليبرالي فهو مضاد للحماس الأعمى الذي اتصفت به الفرق البروتستانتية المتطرفة(٢).

ثم تطور على يد جون لوك، وقد انطلق لوك في هذا المفهوم من منطلق علماني صرف لمعالجة مشكلة الحروب الدينية الطاحنة التي اندلعت بين الفرق النصرانية واستمرت لفترات طويلة تمتد بعضها إلى ثلاثين عاماً وبعضها إلى مائة عام.

ويرى لوك أن سبب التعصب الديني القائم في أوروبا هو

---

(١) يراجع كلام تيودور غرين في كتابه: الليبرالية والموقف الليبرالي.

(٢) انظر: حكمة الغرب ٢/١٠٣ ـ ١٠٥.

اعتقاد كل فرقة من فرق النصارى أنها تملك الحقيقة المطلقة، والخلاص عند الله تعالى، وأن الفرق الأخرى كافرة مهرطقة لا تمثل النصرانية بأي وجه من الوجوه، وهذا التعصب الديني هو الذي منع كل فرقة من فرق النصرانية من اعتقاد احتمال وجود شيء من الحق عند الأخرى، ولهذا كانت النتيجة الصراع والقتال المدمر، ولهذا انطلق لوك في مفهوم التسامح من امتناع امتلاك الحقيقة المطلقة، وأن ادعاءها يولد التعصب والتزمت، يقول جون هايك: «وتقوم الخلاصة الكلاسيكية على صيغة التسامح، والتي قدمها جون ميلتون، وجون لوك، وأقرها من جديد جون ستيوارت مل، وولتر باجيوت على إدراك جهلنا بالقطع»[١]، وبهذا يتبين أن الفكر الليبرالي قائم على منع اليقين والقطع الفكري، واتهام مدعي اليقين بالتعصب الديني، يقول تيودور غرين: «إن مثل اليقين العقائدي الذي لا يقبل التحدي يؤدي بأصحابه إلى عدم التسامح مع الآخرين، وكذلك إلى اتخاذ موقف متناقض كل التناقض لما وصفناه بالموقف الليبرالي»[٢].

وقد جعل الليبراليون الآراء الشخصية والعقائد الدينية في مستوى واحد دون تفريق، وكذلك جعلوا كل الأديان متساوية، وتعود الإشكالية إلى أن الفكر العلماني يعتقد أن الأديان متساوية فهي عبارة عن إيمان وعقائد لا دليل عليها، فهي لا تختلف عن الآراء والتجارب الشخصية، ولا يوجد فيها ما يمكن تسميته ديناً

---

(١) انظر: الغرور القاتل، جون هايك.

(٢) الليبرالية والموقف الليبرالي ص٦١.

صحيحاً وآخر محرفاً، وهذا الفكر اعتبره الليبراليون انفتاحاً، ولهذا وصف غرين الموقف الليبرالي في مقابل المتعصبين بالانفتاح الفكري دون تزمت أو تعنت[(١)].

وهناك مؤثر ثان في مفهوم التسامح في الفكر الليبرالي وهو أن الليبراليين وجدوا أن القطع مستحيل في العلوم التجريبية فكلما تم اكتشاف أمر يظنونه آخر ما يمكن التوصل إليه وجدوا مع التقدم الزمني اكتشاف ما هو أبعد منه، وكان في هذا تأثير على العقل الغربي انعكس على العلوم الدينية والإنسانية.

وقد بدأ في القرن العشرين نوع آخر من الانفتاح الديني لكنه هذه المرة ظهر من أروقة اللاهوت الكنسي، وكانت البداية بتفسير التعددية الدينية ومعنى الخلاص، ومن هو الذي يملك الخلاص.

والفرق بين مفهوم «التسامح الديني» و«التعددية الدينية» هو أن مفهوم التسامح الديني انطلق من منطلقات علمانية، ويرجع إلى تبريرات وضعية تجعل الأديان متساوية، ولكن مفهوم التعددية الدينية خرج من رحم اللاهوت النصراني ووصل إلى التصورات العلمانية بتبريرات لاهوتية دينية.

وليس المقصود بالتعددية الدينية هنا الاعتراف بوجود الأديان، أو التعايش معها بسلام، بل المراد إثبات تعدد المصادر الموصلة إلى الله تعالى، وأن الأديان كلها تقف على مسافة واحدة من الإلـٰه الحق، وانتفاء أحادية الخلاص، ومركزية الطريق إلى الله.

---

(١) انظر: الليبرالية والموقف الليبرالي ص١٣٦.

والتعددية الدينية بهذا المفهوم لم تكن فكرة متداولة في اللاهوت المسيحي من قبل، بل هي إشكالية معاصرة، ويظهر عليها التأثر بالأفكار الليبرالية التي صعدت في عصر التنوير وما بعده، وقد كان الموقف التقليدي للاهوت الكنسي هو الرفض الكامل لباقي الأديان، وحصر الخلاص والنجاة في الدنيا والآخرة بالنصرانية، ويعبر عن ذلك بوضوح عبارة أوغسطين الشهيرة: «لا خلاص خارج الكنيسة»، وهذا ما تم تبنيه رسمياً من خلال الإعلان الشهير للبابا بونيفاسيوس الثامن عام ١٣٠٢م، وفيه: «يفرض علينا الإيمان أن نؤمن بكنيسة واحدة مقدسة كاثوليكية ورسولية، ونحن نؤمن بها إيماناً ثابتاً، ونعترف بها من غير مواربة، هي التي لا خلاص ولا غفران للخطايا خارج غيرها»[(١)]، وهكذا كان اللاهوت اللوثري، والجماعات البروتستانتية الأصولية المعاصرة.

وقد كانت هناك محاولات خجولة لإثبات إمكانية وجود الخلاص خارج الكنيسة، وأن الأديان الأخرى قد توصل صاحبها إلى الله تعالى، واستعمال بعض التأويلات التي تحافظ على تميز وتفوق النصرانية على غيرها من الأديان، ولكنها في ذات الوقت تفيد بأن غير النصارى يمكن وصولهم إلى النجاة بشكل أو بآخر، وقد بدأ ذلك منذ الستينيات في القرن العشرين، ومن أبرز محطات هذا الانفتاح الجديد ما جاء في مقررات المجمع الفاتيكاني الثاني ١٩٦٥م من قفزة نوعية في اللاهوت باتجاه الفكر الليبرالي التعددي يعطي الأديان الأخرى إمكانية الوصول إلى الله تعالى، وقد كان

---

(١) الكنيسة الكاثوليكية في وثائقها ١/ ٢٩٨.

التأويل هو الأداة التي مكنت الفكر اللاهوتي المنفتح من الوصول لمبتغاه، فقد تم تأويل الخلاص على أن من مات على غير النصرانية سوف يتم له الإيمان بعد الموت، ويأتون إلى الله عبر المسيح.

ولكن التعددية الدينية المنفتحة قد وصلت مداها على يد جون هيك[١] الذي اعتبر الدين تجربة شخصية لا تختلف عن غيرها من التجارب البشرية، ولهذا فالأديان كلها توصل إلى غاية واحدة وبالتالي فهي موصلة إلى الخلاص، ولا يوجد ما يمكن تسميته ديناً صحيحاً وآخر باطلاً؛ إذ الكل تجارب شخصية ومجتمعية، وهي بدون استثناء طريق للخلاص والنجاة، ولكل دين طريقته الخاصة في الوصول إلى الله تعالى.

وقد اعترض عليه بكثير من الاعتراضات الفكرية واللاهوتية وأجاب عنها بتفصيل طويل؛ جمع فيه بين الفلسفة واللاهوت في نسق واحد[٢].

ب ـ المجتمع المفتوح:

أول من استخدم مفهوم المجتمع المفتوح أو المنفتح هو

---

(١) فيلسوف لاهوتي معاصر، يعمل حالياً كنائب رئيس مجمع فلسفة الدين في بريطانيا، ونائب رئيس المجلس العالمي للأديان، وما يزال ناشطاً في الكتابة وإلقاء المحاضرات في اللاهوت والأديان، كتب عنه الدكتور وجيه قنصوه دراسة بعنوان: التعددية الدينية في فلسفة جون هيك.

(٢) يمكن مراجعة تفصيلات الاعتراضات والنسق العام لفلسفة هيك: كتبه المطبوعة بالعربية وأهمها: الإيمان والمعرفة، وفلسفة الدين، تأويل الدين: الاستجابة البشرية للمتعالي وغيرها، وكذلك دراسة د. وجيه قنصوه بعنوان: التعددية الدينية في فلسفة جون هيك.

الفيلسوف الفرنسي «هنري بيرجستون» في كتابه «المصدران اللذان نستمد منهما الأخلاق والدين»، وبين أن المصدر الأول مجتمع منغلق يجعل أفراده متشابهين، ويخشون عداوة الآخرين ويعادونهم، أما المصدر الثاني فهو مجتمع عالمي منفتح يعمل بالحقوق العالمية للإنسان، وهي التي تهديه إلى الحقوق التي تحمي أفراده.

ولكن هذا المفهوم أصبح وثيق الصلة بالفيلسوف البريطاني «كارل بوبر» في كتابه المشهور «المجتمع المنفتح أو المفتوح وأعداؤه» (جزاءن تم نشره عام ١٩٤٥م)، وقد جعل بوبر علامة المجتمع المنفتح قبوله للشك وعدم القطع باليقين وامتلاك الحقيقة المطلقة، وهذا ما يجعله يحترم الحقوق ويرسخ المؤسسات، وهذا ما يجعل المختلفين في الأديان وغيرها يعيشون معاً في سلام دون تعصب، وقد عبر عن ذلك بمقالته المشهورة «قد أكون أنا على خطأ، وقد تكون أنت على صواب، وببذل الجهد قد نقترب أكثر من الحقيقة». وقد شن هجوماً قوياً على المنطقية الوضعية، ونظريات فرويد وماركس، والفاشية والشيوعية، ويعتبر بوبر مفكراً ليبرالياً منفتحاً يمنع ادعاء الحقائق العامة، ويعتبرها من أكبر آثار المجتمعات المنغلقة، بينما المجتمع المنفتح في حركة دائمة في التفكير لا حدود لها؛ فلا توجد أمور ثابتة بصورة دائمة؛ لأن هذا التصور يحطم الإبداع ويشكل الانغلاق.

وقد عني الملياردير الأميركي جورج سوروس بفكرة المجتمع المفتوح وأقام لها مشروعاً سماه «معهد المجتمع المفتوح»، وكتب كتاباً سماه «اللاعصمة»، وهو مسمى نظرية بوبر التجريبية.

ج ـ الانفتاح الاقتصادي:

وهي سياسة السوق المفتوحة التي تمنع أي قيد على حركة رأس المال، وتفتح الاقتصاد على مصراعيه بحجة أن السوق ينظم نفسه بنفسه من خلال يد خفية، فكلما تراكمت الفردية الذاتية الأنانية فإن اليد الخفية تقوم بعملية التنظيم بينها لتكون في مصلحة المجموع، ولكن هذه الفكرة الخيالية التي اخترعها آدم سميث لم يرها أحد حين تمت الانهيارات الاقتصادية الكبرى منذ الكساد الكبير إلى الأزمة المالية المعاصرة (أزمة الرهن العقاري الأميركي)، ومن المفاهيم المتداولة في الأدبيات الليبرالية: (open door)؛ أي: (الباب المفتوح) وهي: «سياسة قوامها حرية التجارة وإلغاء التعريفات الجمركية والسماح لمختلف الدول بالمتاجرة مع بلدٍ ما، على قدم المساواة». وهي تتوافق مع الرأسمالية الليبرالية.

٢ ـ الانفتاح على المخالفين ومشاركتهم:

هذا المفهوم دخل في خطاب بعض الإسلاميين منذ فترة طويلة، وكان في بداياته على يد المدرسة الإصلاحية التي قادها الشيخ محمد عبده، ثم استمر في أدبيات الاتجاه العصراني، ولم يظهر هذا الخطاب في المدرسة السلفية إلا متأخراً وخصوصاً بعد أحداث أيلول ٢٠٠١م، ومفهومه العام يقصد منه إزالة الحواجز النفسية مع المخالفين (العلمانيون، وأهل البدع، والعقلانيون، والعصرانيون) من خلال الزيارات المتبادلة، ومشاركتهم في الفعاليات المتنوعة، ودعوتهم للمشاركة، والامتناع عن الرد عليهم وبيان باطلهم، والإشادة بهم أو بأطروحاتهم العامة، وإظهار

الإعجاب ببعض كلامهم الذي لا يتضمن باطلاً محضاً، وغير ذلك من أشكال التقارب والتخفيف من درجة الخلاف وحدته، وإظهار جوانب الاتفاق والتركيز عليها وإهمال أو التقليل من التحذير منهم، وهي صور يشق حصرها ولكن ما ذكر يدل على الأخرى.

والذين يرددون هذا المفهوم ليسوا على رأي واحد فبعضهم متوسع في الانفتاح إلى مقاربة الاتجاه العلماني والليبرالي في دعوى التعددية الدينية بمفهومها الليبرالي المتقدم، وآخرون يرون ذلك مصلحة دعوية، ومراجعة تصحيحية لا ينبغي الخوف منها.

وسبب التنوع في هذا الرأي هو أنه يحاول المقاربة والتوفيق بين اتجاهين متضادين في التعاطي مع الانفتاح: اتجاه يرى الانفتاح المطلق، وعدم ادعاء المعرفة والوثوق بالرأي الذي يتبناه(١)، واتجاه آخر يرى أن الانفتاح المفيد(٢): هو انفتاح بعض النخبة العلمية الواثقة من دينها لغرض شرعي، وتجنيب الأمة الفتن الفكرية والعقدية وتحذيرها من أفكار المذاهب الفكرية المنحرفة وإبعادها عن مسالك الأهواء وتحذيرها من كتبها وإفرازاتها المضللة، وعدم

---

(١) وهذا الكلام قد يصح في الآراء الدنيوية ولكنه يراد به أيضاً: العقائد الدينية الإيمانية، ومن المحكمات اليقينية في العقيدة الإسلامية أن اليقين شرط أساسي في صحة الإيمان.

(٢) المقصود هنا الانفتاح الاختياري وتشجيع الناس عليه ومطالبتهم به واعتباره ظاهرة صحية تدل على الوعي والفهم، أما الانفتاح الاضطراري فهو واقع مشاهد ينبغي أن يتم التعامل معه بتنمية المناعة والممانعة في الحذر والحذر من فتنته وفساده، والحفاظ على النفس والمجتمع من شروره وانعكاساته.

تشجيعها على الانغماس في الفتن، وطلب السلامة الدينية والأخلاقية.

والمحاولات التوفيقية لا يتفق أصحابها في العادة على رؤية مشتركة أكثر من التوفيق والمقاربة والتأليف بين الأفكار، وهذا ما يفسر التنوع الفكري بينهم مع اتفاقهم على قدر مشترك عام تقدمت الإشارة إليه.

ولوجود هذا التنوع العريض في هذا المفهوم لا بد من التفريق بين الآراء المختلفة فيه بضبط منطلقاته والمرجعيات الفكرية التي تكونت عنها هذه الآراء.. وهي حسب رأيي ترجع إلى المنطلقات التالية:

• **دعوى أن الخلاف**: بين الاتجاهات الفكرية المنتسبة للإسلام خلاف **اجتهادي**؛ فهذه الاتجاهات تعود في نهاية الأمر إلى أن الإسلام هو الدين الصحيح، وقد وقع الخلاف بينهم في فهم الإسلام، ولا يجوز لأحد احتكار فهمه، ونحن بحاجة إلى التركيز على نقاط الاتفاق والالتقاء وليس على نقاط الاختلاف والتباعد، ولا داعي لتفريق المجتمع وتكريس العداوات والتقسيم إلى علمانيين وإسلاميين، وشيعة وسُنَّة، ونحو ذلك، فالجميع يعظم النص الشرعي ولكن الخلاف في فهمه، ولهذا لا يحسن اعتبار هذا الخلافات تستدعي العداوة والتفرق؛ لأن الإطار العام واحد وهو الإسلام.

وهذا المنطلق فيه سطحية في فهم الأفكار؛ لأنه يعتمد على اعتبار الانتساب العام للإسلام كافياً في تحصيله، والمعروف في

علم المقالات والفرق أن هناك طوائف تناقض الإسلام في الجذور وفي نفس الوقت تنتسب إليه كالباطنية وغلاة الصوفية، وهذا ليس مبرراً للتقليل من مناقضة تفسيرها للإسلام، والانفتاح عليها.

• **الأساس الوطني**: ويرى أن المكونات الفكرية ترجع إلى وطن واحد، ولهذا يجب تناسي الخلافات الفكرية لتحقيق المصلحة الوطنية، وعند وجود الخلافات فلا بد من التعاون المشترك بينها للنهضة الوطنية، وضرورة إعطاء هذه الخلافات حجمها الحقيقي، فالمرجع الذي يجمع هذه الاتجاهات هو الوطن، والانفتاح بين هذه الاتجاهات يحقق مصلحته، ويعطي الخلاف مستواه؛ فهو لا يعدو أن يكون وجهات نظر يجب التعامل معها بحيادية، وتجميع الهمم للمصالح الوطنية المشتركة بين الجميع.

وهذا المنطلق لا يكتفي بالتعايش الحياتي المجرد، ولكنه يؤسس فكراً ينطلق من رؤية وطنية لا دينية تستبعد الدين في الخلافات الفكرية، ولا تعده مرجعاً وأساساً يتم الانطلاق منه في التعامل مع العقائد والمناهج والتيارات التي يحتضنها وطن واحد. وتركز على المشترك السياسي الذي لا يعتبر أمراً مميزاً للأفكار والمذاهب والتيارات، ولا يستطيع الفصل بينها، ولا إعطاء جواباً فكرياً مقنعاً في منهج التعامل فيما بينها، فعاد الأمر إذاً إلى التخلص من الحكم الديني الفاصل، والبحث عن بديل لا ديني يمكن أن يجمع الاتجاهات المختلفة؛ فكانت الوحدة الوطنية هي الخيار المفضل لدى هذا الاتجاه.

• **المصلحة الشرعية**: ويقوم هذا الأساس على أن المصلحة

معتبرة في الشريعة، والقوة في الواقع هي للمخالفين، والانعزال والانطوائية تضر بالمنهج السلفي أكثر مما تنفعه، ومشاركة المخالفين لا يلزم منها إزالة الفروق العقدية، وهذه المصلحة مرتبطة بالمرحلة، وتهدف إلى المحافظة على الكيان السلفي، والنفوذ إلى المخالفين ودعوتهم، وهذه المصلحة يختلف الناس في تقديرها واعتبارها.

وهذا المنطلق منطلق شرعي في الأصل، ولكن الإشكال يقع في أن ما تقدم وصفه عن هذا النوع من الانفتاح فيه مخالفات بينة للأحكام الشرعية، ولا بد من تحرير قضايا الانفتاح وجزئياته بصورة شرعية، فالمصلحة حين تخالف النص تكون مصلحة ملغاة غير معتبرة، وحينما يحصل التتبع الجزئي لقضايا الانفتاح وتعرض على الأدلة الشرعية فإنه سوف تعرف المصلحة المعتبرة، والمصلحة الملغاة.

وإذا تم ذلك فإن الاختلاف فيه ـ حينئذ ـ يكون اختلافاً اجتهادياً إذا تحقق فيه أمران:

١ ـ إظهار الفروق العقدية بوضوح لا غموض فيه ولا التواء؛ ليتبين الحق من الباطل، والتذرع في إخفاء الحق، وتبيين الباطل بالمصلحة لا يصح؛ لأنها تعود على أصل الغاية الشرعية بالإبطال، فهدف الانفتاح على المخالفين هو نصرة الحق ورد الباطل بالطريقة المناسبة.

٢ ـ أن لا يتحول الظرف الاستثنائي المؤقت إلى منهاج دائم، وتأسيس فكري بحيث يصبح الانفتاح على المخالفين هو الحق والرد

عليهم وبيان باطلهم هو الباطل، فالظروف المؤقتة لا ينبغي تحويلها إلى قاعدة مستقرة دائمة.

التأصيل الشرعي للموقف من تراث الآخر (غير المسلمين) علمياً وحضارياً:

من الضروري بيان حقيقة الموقف الشرعي من تراث غير المسلمين في المجال العلمي والحضاري، وكيفية النظر إليه والتعامل معه، وذلك من خلال ما يلي:

*** المجال العلمي:**

ـ علوم غير المسلمين نوعان:

النوع الأول: علوم دينية سواءً كانت تتحدث عن أديانهم أو عن دين الإسلام. والموقف الشرعي من هذا النوع فيه تفصيل كالتالي:

أ ـ العلوم الدينية التي ينقلونها عن أهل ملتهم، فالموقف الشرعي منها يختلف بحسب نوع التعامل معها:

١ ـ فإن كان النقل منها لمعرفة دين أصحابها دون اعتقاد مضمونه فهذا لا بأس به، إذا كان النقل عن مأمونٍ خبير فيما يتحدث فيه. وقد أمر النبي ﷺ زيد بن ثابت رضي الله عنه أن يتعلم التوراة فتعلمها في خمسة عشر يوماً[1]، ولا يزال العلماء ينقلون عن أهل

(١) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم (٦/ ٢٦٣١)، ووصله أبو داود (٣٦٤٧)، والترمذي (٢٧١٥)، وصححه الألباني انظر: صحيح وضعيف الترمذي (٨/ ١٤٥).

الأديان من واقع مصنفاتهم لمعرفة حقيقة دينهم لبيان ما فيه من الباطل والتناقض. وهذا منهج علمي صحيح أن تنقل عن صاحب الشأن لا عن من نقل عنه وهو من العدل الذي أمرنا به في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة: ٨]. ولكن لا ينبغي الاشتغال بهذا لمن لم ينضج في فهم دين الإسلام وذلك سداً للذريعة. وسيأتي الإشارة لهذا في ضوابط الانفتاح.

٢ ـ وإنْ كان النقل عنها للاستدلال بها والاعتماد عليها، أو ترجمتها للانتفاع بها، فهذا لا يجوز؛ لأن في دين الإسلام غنية وكفاية في الدلائل والمسائل وفي العقائد والأعمال، وسيأتي الإشارة لهذا في الانفتاح الفكري المذموم.

ب ـ العلوم الدينية التي ينقلونها عن الإسلام سواءً في العقيدة، أو الفقه، أو العلوم المساعدة لها؛ كاللغة والأصول والتاريخ ونحوها. وهذا مثل كتب المستشرقين في العلوم الإسلامية، فالمنهج الشرعي هو عدم الاعتماد عليها في التلقي والتقرير، لما يلي:

١ ـ أن فيما كتبه علماء الإسلام غنية وكفاية في فهم قضايا الإسلام ولغته وتاريخه، وهم أعلم به من الدخلاء الذين يكتبون عنه وهم خارجه، وليست كتاباتهم مصدراً لمعرفة الحقائق الدينية، أو التاريخية فهم ليسوا من أهله، وأهل الدار أعلم بما فيه.

٣ ـ أن من أصول الرواية عدم قبول رواية ونقل الفاسق المسلم، كما في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ

فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ [الحجرات: ٦]، فكيف برواية الكافر! ، أما الاستدلال بحديث «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»[١] على الانفتاح على كتب المستشرقين وغيرهم من الكتاب الغربيين لعموم الناس ففيه نظر؛ لأن التحديث عن بني إسرائيل في الحديث النبوي لا يقتضي التلقي والاستمداد ـ وهي المسألة المعروضة في هذه الفقرة ـ لأن الأمر هنا للإذن وليس للإرشاد، وقد نهى النبي ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قراءة التوراة، والجمع بينهما هو أن مقصود القراءة هو الذي يحدد حكمها، فإذا كان لغرض التلقي فلا يجوز وعليه يحمل حديث عمر رضي الله عنه، وإذا كان لمجرد الاطلاع مع أمن الفتنة فهذا مأذون فيه، وهذا مقيد بعدم مخالفة ما فيها للشريعة الإسلامية، كما أنه مشروط بالقدرة على تمييز الحق من الباطل، وتشجيع العموم للانفتاح على كتابات المستشرقين بحجة التحديث عن بني إسرائيل فيه مخاطرة من جهة اطلاع من تنقصه المعرفة الشرعية الكافية، فتكون هذه الكتب سبباً في انحرافه وضلاله.

وقد رأينا من عظّم كتابات المستشرقين واعتمدها فوقع في خلل كبير، ومقالات شنيعة لا سيما في تحليل ما وقع في السيرة النبوية والخلافة الراشدة، وتدوين السُّنَّة، وتفسير القرآن ونحو ذلك، وكتب أحمد أمين وغيره مثالٌ لذلك[٢].

(١) رواه البخاري في صحيحه.
(٢) ينظر في هذا الموضوع: دراسات في الحديث النبوي للأعظمي، والسُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي.

بل إن دعاة القراءات الحداثية للنص الشرعي اليوم يعتمدون على المستشرقين في تسييس القضايا العقدية، وتسييس الخلاف العقدي مع الفرق في التاريخ الإسلامي، والنظر إلى نصوصه الشرعية من خلال منهج النقد التاريخي، وتطبيق نظرياته بتعسف شديد للخروج بأنه لا فرق بين الإسلام والنصرانية، ولا بين القرآن والتوراة والإنجيل.

٤ ـ أنه ثبت من واقع كتب المستشرقين أن لهم أغراضاً خبيثة وأهدافاً سيئة يريدون نشرها من خلال كتبهم، وأنهم يلوون أعناق النصوص ويبترونها ويفسرونها تفسيراً غريباً على التصور الإسلامي ويحرفون الكلم عن مواضعه، فلا شك أن من كانت هذه حاله لا ينقل عنه، فكيف وروايته مجروحة، وعندنا غنية وكفاية؟!

٥ ـ أنهم بنوا دراساتهم على مناهج علمانية، وأدوات نقدية لا ترفع رأساً بالوحي، ولا بالأنبياء وأتباعهم، ووصفوا مناهجهم «بالعلمية» فاغتر بها البعض، وظن أن نتائجها بالضرورة حقيقية مع أن هذه المناهج كانت نتيجة صراع تاريخي غربي من الدين النصراني المحرف، ولهذا جعلوا الأديان في صف واحد، ومن هذه المناهج مثلاً: منهج النقد التاريخي.

وهذا في مجال الاعتماد والتقرير، أما في مجال الاعتضاد والاطلاع فإن الفائدة الصحيحة تقبل من أي أحد، ولا يكون ذلك إلّا بعد اختبارها وفحصها بالطرق العلمية المعروفة، وهذا يدل على أنه ينبغي أن لا يثق الباحث في تحليلاتهم ونقولهم ويسلم بها دون نقد وتمحيص، وكذلك يدل على أن من يطالع كتب المستشرقين

يحتاج إلى آليات البحث العلمي، ولا يصح التعامل معها كما يتم التعامل مع الكتب المأمونة، وهذا يؤكد عدم تشجيع الناس بصورة عامة على الاطلاع عليها دون وجود قدرة معرفية على التمييز بين الحق والباطل، كما سيأتي معنا في ضوابط الانفتاح.

النوع الثاني: علوم دنيوية بحتة، مثل الصناعات والاختراعات العلمية:

فهذا لا بأس من أخذه وقبوله، ويكون ذلك بعد إخضاعه لقوانين النقد العلمي وظهور صحته وصدقه، وهو إرث إنساني مشترك يمكن لأي أمة أن تطوره وتزيد فيه، وهو علم تراكمي شارك فيه عناصر من أديان متعددة، لكن ينبغي التنبه لما يلي:

أ ـ التفريق بين الحقيقة العلمية الضرورية وبين النظرية الظنية، والتفريق بين العلوم المادية والعلوم الإنسانية؛ لأن للأخيرة ارتباطاً بالتوجه والدين والفكر والأخلاق.

ب ـ تنقية بعض المخترعات من المخزون الثقافي الذي تتضمنه، فكل تقنية لها ضلال ثقافي لا بد من تصفيته منها قبل نقلها، وتكييفها لتناسب الأمة المسلمة ذات الرسالة الربانية.

ج ـ عدم الوقوف عند الأخذ والتلقي وتجاوز ذلك إلى التفكير والإبداع والتطوير.

د ـ كل الأمور المادية تدخل في باب الإباحة والجواز سواءً كانت من الصناعات المادية أو غيرها مثل: الفنون الإدارية، والعسكرية مع أهمية تصفية ذلك مما يعلق به من المضامين الفكرية.

هذا ما يتعلق بعلوم غير المسلمين.

*** المجال الحضاري:**

أما الآثار والمخلفات الحضارية للأمم الوثنية البائدة فهي متنوعة، ويتنوع الحكم عليها بحسب نوعها[١]:

١ ـ ما فيه فائدة علمية أو مادية مثل: الوثائق، والنقوش، وقطع النقود، والجسور، والآبار، والعيون، والسدود، والقناطر، والطرق ونحوه. فهذه يستفاد منها، وقيمتها بقدر الخدمة التي تؤديها للناس، وليس لها فائدة أكثر من ذلك. فلا يجوز الاهتمام بها باعتبارها أثراً لا يقدم خدمة عملية، ولا يجوز تعظيمها أو تقديسها، أو الاحتفاظ بها على أساس وطني، أو عرقي، أو لغوي؛ لأن في ذلك تعظيم للجاهليات المشركة التي حاربها الإسلام، وذم أهلها.

٢ ـ ما في وجوده منافاة للعقيدة الصحيحة، مثل: التماثيل، والصور، والأصنام، وبيوت العبادة لغير الله، والمشاهد المبنية على القبور والمزارات ونحوها. فهذه يجب تحطيمها وإزالتها؛ لأنها ذريعة إلى الشرك.

٣ ـ ما لا نفع فيه ولا ضرر منه لذاته مثل: المباني الخربة: وبقايا الأسوار والحصون، والبنايات الكبيرة كالأهرامات، وإيوان كسرى، وحدائق بابل ونحوها. فهذا يهمل كما أهمله الصحابة، ولا يعنى به؛ لأنه إرث لأمة جاهلية فلا يهتم به، فالاهتمام به نوع من التعظيم له ولمن خلَّفه.

وقد أرشدنا القرآن للمنهج الصحيح في دراسة الآثار وعرفنا

---

(١) انظر: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص١٩٢.

القيمة الحقيقية لها، وهو أخذ العبرة والعظة من مصارع الذين هلكوا وظلموا أنفسهم، يقول تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [النمل: ٦٩]. ويقول جل ذكره: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [القصص: ٥٨].

بقي الإشارة إلى أن علوم أهل البدع والضلالة والزنادقة سواء من الفرق الضالة أو المذاهب الفكرية نوعان:

الأول: علومهم في مجال باطلهم فهذا لا يجوز الاحتفاظ به، أو إذاعته أو إشهاره؛ لأن ذلك من نشر الباطل وخدمته، وهذا واضح التحريم.

الثاني: علومهم في غير الباطل الذي جاءوا به فهذا من المشترك الذي تكون قيمته بقيمة مادته من حيث الفائدة والمنفعة، وهذا المشترك قد يكون مفيداً، ولكن لا ينبغي تشجيع العموم على الانفتاح عليه بحجة ما فيه من فائدة.

٣ ـ الاطلاع والوعي:

والانفتاح بهذا المعنى هو المفهوم المتداول بمعناه العام، فالاطلاع هو الانفتاح على الثقافات والتعرف عليها كما هي، والوعي هو عملية انفتاح الذهن وإبداعه، وهذا يدل على أن لهذا الاستعمال العام زاويتين:

إحداهما: (خارجية): الاطلاع والمعرفة بما في العالم المعاصر والتاريخ من الأفكار والمناهج والأديان والنظريات المختلفة.

والثانية: (داخلية): الوعي الذاتي، وسيولة الذهن ومرونته، وفتح آفاق التفكير والإبداع والابتكار والتأمل والتساؤل.

وهذا المفهوم من المعاني الصحيحة المطلوبة وجوباً أو استحباباً، ويتبين ذلك ببيان موقف الشريعة الإسلامية من العلم وعمارة الأرض وبنائها على منهج الله تعالى.

موقف الشريعة الإسلامية من العلم وعمارة الأرض:

فإن من ينظر في القرآن والسُّنَّة يعلم يقيناً حث الشريعة على العلم والمعرفة والثناء على أهلها، والأمر بالنظر والتدبر، والثناء على العقل والعقلاء، والأمر بعمارة الأرض وبنائها على منهج الله تعالى. وهذه الخصيصة للشريعة الإسلامية حاصلة لها بسبب كونها (شريعة ربانية)، ليس للإنسان أثرٌ فيها، فهي من العليم الخبير لإصلاح الإنسان في كل جوانب حياته. فالإنسان بعقله وعواطفه من خلق الله تعالى، والأرض وسننها وقوانينها وما فيها من الخزائن من خلقه تعالى، والإسلام وعقائده وشرائعه من أمر الله تعالى وخبره.

فمصدر الجميع واحد وهو الله تعالى، يقول تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ولهذا جاءت متناسقة ومتوافقة، يقول تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]. ويظهر موقف الشريعة من العلم والمعرفة وعمارة الأرض من خلال ما يلي:

١ ـ الحث على العلم والتعلّم:

فقد رغب الإسلام في العلم والتعلم وأثنى على أهله ومدحهم، يقول تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ

دَرَجَٰتٍۚ﴾ [المجادلة: ١١]، ويقول تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَۗ﴾ [الزمر: ٩]، ويقول ﷺ: «**طلب العلم فريضة على كل مسلم**»[1]، ويقول أيضاً: «**من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة**»[2].

والعلم الممدوح نوعان:

١ ـ العلم الشرعي إذا كان بإخلاص وغايته العمل.

٢ ـ العلم الدنيوي إذا أريد به عمارة الأرض وإقامة العبودية لله تعالى.

ولكن الممدوح في الشرع بالأصالة هو العلم الشرعي، والعلم الدنيوي مدحه لغيره لا لذاته، ولهذا ذم الله تعالى من تعلم علم الدنيا ونسي علم الآخرة، فقال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْأَخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ٧﴾ [الروم: ٧].

فليس العلم بصورة عامة ممدوحاً حتى تتحقق فيه الشروط التالية منها:

١ ـ الإخلاص فيه وابتغاء وجه الله تعالى.

---

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١/٧، والطبراني في الأوسط والصغير (مجمع الزوائد ١/ ١٢٠). وضعفه عدد من الأئمة السابقين، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٣/ ٣٩). وللسيوطي جزء في تخريجه مطبوع.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩٩)، والنسائي في الكبرى (٧٢٨٧)، وأحمد في المسند برقم (٢٧٤٢٧)، (٢٦٩٩)، وأبو داوود (١٤٥٥)، وابن ماجه (٢٢٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ ـ أن لا يكون العلم في ذاته محرماً؛ كعلم السحر، أو علماً فاسداً؛ كعلم الفلسفة، والكلام ونحوها.

٣ ـ العمل بالعلم الشرعي.

٤ ـ أن يقصد بالعلم الدنيوي كونه وسيلة لعبودية الله تعالى.

٥ ـ ألا يكون وسيلة إلى محظور؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد.

وبهذا يتبين أن العلاقة بين العلم والدين علاقة توافق وانسجام، فالدين في ذاته يتضمن العلم ويأمر به ويجعله منطلقاً لبناء الحياة وفق منهج الله تعالى ولكن يستثنى من ذلك ما يلي:

١ ـ العلم المشتمل على معلومات وتصورات خاطئة وغير صحيحة.

٢ ـ العلم المحرم، المتضمن لمفاهيم باطلة متناقضة للشريعة ومبطلة للعقيدة.

٣ ـ الإرادة السيئة من العلم في غاياته وأهدافه.

أما ما سوى ذلك فإن الشريعة تحث عليه وتمدحه وتطالب به وتذم تاركه ويعتبر تاركه مذموماً في الدين، ولهذا اتفق السلف الصالح على ذم دراويش الصوفية الذين أعرضوا عن علم الدنيا والدين. والتفريط بعلم الدين أو الدنيا يكون بحسب نوع العلم المفرّط فيه، فمن فرط في تعلم العلم الشرعي الواجب؛ كمعرفة الله، وأصول الإيمان، وأركان الإسلام، والواجبات فهذا مذموم، وكذلك تفريط الأمة في علم الدنيا الواجب، مثل: صناعة السلاح للجهاد في سبيل الله فهذا مذموم.

وبالعموم فالعلم الصحيح ممدوح سواء كان واجباً أو مستحباً، وهو ممدوح عقلاً وفطرةً وشرعاً حتى لو كان مباحاً، فإنه يكون مستحباً بالنية الصالحة فيه.

٢ ـ الأمر بالنظر والتدبر والاعتبار:

لقد أثنى الله تعالى على العقل، وأمر بالنظر، والتدبر، والاعتبار لما فيه من تحرر الفكر من الأوهام، والخرافات، والأساطير، يقول تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢]، ويقول جل ذكره: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [يونس: ١٠١].

وقد مدح الله تعالى العقل وإعماله في التفكر والتدبر، ومدح مرادفاته؛ كالألباب، والأحلام، والتفكر، والتذكر، والاعتبار، والفقه، والعلم، ونحوها وقد حرر الإسلام العقل من الأوهام والخرافات ونهى عن كل ما يقدح فيه مثل: الخمر، والتقليد الأعمى، والهوى، والجهل، والتعصب لغير الحق.

ولهذا لا يوجد في الإسلام سلطة كهنوتية بأي شكل من الأشكال. بل هو مبني على التوحيد الخالص المحرر للعباد من عبودية العباد إلى عبادة الله وحده. فليس هناك واسطة بين العباد وبين ربهم إلا الرسل على سبيل البلاغ لا على سبيل العبادة. وهذا لا يعني: أن العقل والنظر مطلق له العنان بحيث يدخل في كل أمر، حتى لو كان لا يحسنه، بل له ضوابط تضبط مسيرته، منها:

١ ـ أن العقل يدرك الأشياء بوجه جملي دون الإحاطة التامة والمعرفة التفصيلية.

٢ ـ أن منزلة العقل من النقل بمنزلة الخادم من سيده، وهو بمنزلة البصر والنقل بمنزلة النور، فإذا فُقد النقل عجز العقل كعجز العين عند فقد النور.

٣ ـ أن حقائق الأمور الغيبية لا يدركها العقل إلا من جهة إثباتها ومعرفة ما تدل عليه الألفاظ المعبرة عنها من ألفاظ الشرع فقط.

٣ ـ بيان أهمية عمارة الأرض:

لقد خلق الله تعالى الإنسان في الأرض ليقوم بالعبودية له فيها، ويعمرها وفق ما شرعه الله تعالى وأمر به، يقول تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النور: ٥٥].

لقد خلق الله تعالى الإنسان وهو متحرك حركة دائمة إما في الخير وإما في الشر، وأمره تعالى أن تكون حركته في الخير وهو تحقيق ما أمر الله به وترك ما نهى عنه وهذا أعظم ما تعمر به الأرض. «إن الاستخلاف في الأرض قدرة على العمارة والإصلاح لا على الهدم والإفساد، وقدرة على تحقيق العدل والطمأنينة لا على الظلم والقهر، وقدرة على الارتفاع بالنفس البشرية والنظام البشري لا على الانحدار بالفرد والجماعة إلى مدارج الحيوان»(١).

---

(١) في ظلال القرآن ص٢٥٢٩.

وعمارة الأرض تكون بما يلي:

١ ـ عمارتها بإقامة دين الله تعالى فيها وتطبيق شرعه وتنفيذ أمره وإرادته في حياة الناس.

٢ ـ إقامة العدل ورفع الظلم وإظهار التوحيد والعقائد الربانية الحقة التي لم يخالطها خرافة ولا غبش فكري.

٣ ـ بناء الحياة وأنماطها وجميع جوانبها في العقائد والأحكام والأخلاق وفي المال والحكم وفي الحياة الاجتماعية بكافة أشكالها، وفي العلم والفكر وفي كل شيء على هدي الله ووحيه.

ولهذا لو نظرنا نظرة فاحصة في خسارة الدنيا عندما استولى الكفار على كثير من البلاد لعرفنا الحاجة الماسة إلى عمارتها وفق منهج الله تعالى. فإن ظهور الكفر والفجور ومحاربة الله تعالى بالشرك والذنوب؛ مؤذن بفساد العالم وخرابه يقول تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم: ٤١]. ويقول تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وينتج عن تفوق الكفار في عمارة الأرض، إعلاء أهواء العباد في قضايا الفكر والسلوك، وإخفاء كلمة الله تعالى. وحينئذ يشقى الناس بالحيرة والتيه، والاضطراب، والأمراض، والتحلل الأخلاقي، وتفكك عرى المجتمع، وانقسامه إلى طبقات متصارعة، واضمحلال روح الإخاء الاجتماعي، وبروز الأنانية، وسيطرة الروح الفردية إلى غير ذلك مما يطالعه من يراقب حال العالم اليوم الذي سيطر عليه الغربيون وامتلكوا زمام التوجيه فيه.

وينتج أيضاً عن ذلك هلاك الحرث والنسل بسبب غياب العدل والرحمة، ولعل الحروب العالمية شاهدة على ما عانته الدنيا بسبب سيطرة الكفار عليها. ولهذا تظهر أهمية عمارة الأرض من قبل أهل الإسلام، وإقامة الدين فيها، وبنائها بناء مادياً يخدم الإنسانية، كما يدل على ذلك الحديث المشهور: «**إن قامت القيامة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها**»[١].

ومن خلال ما تقدم يظهر لنا، حث الشريعة على العلم الصحيح الديني والدنيوي، وبيانها لأهمية استعمال العقل في مجاله الصحيح، وحثها على النظر والتفكر وعمارة الأرض، وهذا يدل على أن التزام الشريعة نفسها والعمل بها يدعو للعلم والمعرفة والإبداع. وبناءً على ذلك، فليس هناك مجال للقول بضرورة (الانفتاح)؛ لأنه إذا أريد بالانفتاح الاطلاع والعلم والمعرفة والإبداع والاختراع، فهذا ما تأمر به الشريعة وتحث عليه عندما يكون صحيحاً نافعاً، وعلامة صحته أن يكون صحيحاً في ذاته، وأن لا يعارض قطعياً من قطعيات الشريعة، ومعارضته للقطعي فيها دليل على عدم صحته، وعلامة نفعه أن يكون له حقيقة وفائدة واقعية في حياة الإنسان. أما إذا كان أمر لا نفع فيه فإنه ضياع للعمر والوقت. والإنسان سوف يسأل عن عمره فيما أفناه، واشتغال الإنسان فيما لا يعنيه علامة على إعراض الله تعالى عنه.

---

(١) رواه أحمد في المسند برقم(١٢٩٠٢)، والبخاري في الأدب المفرد (٤٧٩)، والبزار (كشف الأستار ١٢٥١)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه بإسناد صحيح.

رؤية شرعية في مفاهيم الانفتاح الفكري:

بعد بيان مفاهيم الانفتاح يحسن الإشارة إلى تبيين الرؤية الشرعية في المفاهيم المتقدمة، وذلك من خلال ما يلي:

ـ المنطلق والمرجعية:

منطلق المفهوم ومرجعيته هو المعيار الذي يميزه عن غيره، وهو الذي يحدد غاياته وأهدافه الكبرى، وهو الذي يخالط ويمازج بنيته ومركباته الأساسية، فهو القاعدة التي تم عليها البناء، والجذور التي تغذيه وتتحكم في مسيرته وتقلباته.

وأمامنا أنواع من المنطلقات تتحكم في مفهوم الانفتاح الفكري وتؤثر فيه ومنها:

• **المنطلق الإسلامي** بكافة أصوله العقدية والأخلاقية ومنهجية الاستدلال والمحكمات الشرعية، وفي هذا المنطلق يكون الانفتاح بمعنى العلم والمعرفة وعمارة الأرض لتحقيق العبودية لله تعالى في واقع الحياة، ويرتبط مفهومه بالأصول الكبرى في الإسلام؛ كالإيمان بالله تعالى ورسله وكتبه، وحقائق الغيب وغيرها، ويكون اليقين شرطاً أساسياً في الإيمان، والبعد عن الشرك والكفر، والبدع، والمعاصي ومداخلها، والولاء لله ولدينه والبراءة من الشرك وأهله.

ولما ينطلق المفهوم من هذا المنطلق تكون الغاية من الانفتاح تحقيق مرضاة الله تعالى، وتطويع كافة العلوم والمعارف والإمكانات المتاحة لنصرة الدين، والمحافظة على كيانه، وما خالف ذلك من الانفتاح فإنه لا خير فيه، ولا يحقق الغاية الشرعية وهي التعبد لله تعالى.

• **أما المنطلق العلماني** فهو مخالف له في الأسس والجذور حيث التدين قضية شخصية ليس لها ارتباط بالعلوم والمعارف وبناء الحياة، ولا يمكن الاستدلال عليه بالأدلة العقلية البرهانية؛ فهو شبيه بالخرافات والأساطير التي يصدق بها البعض دون أدلة أو براهين، وبالتالي فلا يرتبط مفهوم الانفتاح لديه بالأصول التي سبقت الإشارة إليها، ولهذا جاء المفهوم مستنداً إلى تصور بعيد عن الله تعالى ووحيه، وهذا ما يجعل المفهوم مرتبطاً بالتحول والصيرورة الدائمة التي لا تعرف الثبات، فلا يوجد يقين جازم في المعتقدات؛ لأن هذا اليقين سيولد التعصب، ويجعل المجتمع منغلقاً لا يفكر بحرية، ويجعل الأموال حبيسة لأحكام تمنعه من حرية الحركة والكسب الدائم، ويجعل النصوص جامدة على أفهام محددة لا تخضع للإبداع والنقد والتفكيك.

والخلاف القائم بين المنطلقين والمرجعيتين السابقتين ليس في أهمية العلم والمعرفة الصحيحة وعمارة الأرض بها، فالعلمانيون يشاهدون الإسلام يأمر بالعلم والمعرفة والنظر والتفكر وعمارة الأرض، ويرون الإسلاميين وفيهم العلماء من مختلف التخصصات ويقومون بالاستثمار والتطوير ويشاركون في نهضة المجتمع وتنميته، ويستعملون التقنية باحتراف كبير، ويخترعون ويشجعون المكتشفات الحديثة، وفيهم المبدعون والمثقفون والأدباء، ويستفيدون من أي معطى إنساني إذا كان صحيحاً في ذاته، ولا يخالف المنهج الإسلامي.

ولكن الخلاف يتجاوز ذلك إلى هيمنة الشريعة الإسلامية على

الحياة وتحكيمها في كافة الأمور العلمية والعملية. وإذا أردنا ضرب الأمثلة فيمكن الإشارة إلى نماذج ومنها:

الموقف من الرأي الآخر: فالشريعة توضح أن الرأي أنواع: منه الرأي الدنيوي فهذا مقبول بدليله والفسحة فيه واسعة إذا كان بعلم صحيح، أما الرأي الديني فمنه ما هو من الاجتهاد الشرعي المقبول بشروطه المعروفة، وهذا لا تثريب فيه، ومنه ما يخالف المحكمات المجمع عليها وهذا ما لا يجوز قبوله.

وهنا تبدأ الأزمة حيث يرى العلمانيون ضرورة فتح المجتمع على كافة الآراء دون قيد أو شرط، فالمجتمع المنفتح على الآراء كلها دون قيود هو المجتمع الحداثي المتطور، وما سواه فهو مجتمع وفكر منغلق.

وأساس الأمر هو القبول والانقياد والرضا بهيمنة الشريعة، وحكمها لحياة الناس؛ لأنها من عند الله تعالى، وليست من قوانين البشر.

والعلمانيون العرب في ورطة شديدة مع هذه القضية الجوهرية، وهذا ما جعلهم يحتالون على العلمانية الصريحة بحزمة من التأويلات والآراء الفقهية وشذوذات المفتين وآراء الفرق الضالة ونحوها؛ ليس إقراراً بمبدأ هيمنة الشريعة على كافة الحياة ولكن خروجاً من مأزق المجتمع الإسلامي الذي لا يقبل إلا ما له صلة بالدين.

وتحت ضغط الواقع والمصطلحات الضبابية المبهمة، ودعاوى

الانفتاح الزائفة يشارك بعض الإسلاميين في عملية التضليل وخلط المفاهيم ولبس الحق بالباطل، والمقاربات التلفيقية، وكان الواجب أن يكونوا أكثر وضوحاً في أن الرأي المناقض لمحكمات الدين لا يجوز دخوله في دائرة النظر والاجتهاد، وكان الواجب عليهم ـ أيضاً ـ الرفض القاطع لكل رأي وفكر يخالف محكمات الدين وقواطعه؛ باعتبار أنها الحق وما عداها هو الباطل.

وهكذا الشأن في قبول الآخر (الكافر) ومنافاته للولاء والبراء، وأن من أصول الإسلام المحكمة الكفر بالطاغوت المتضمن لاعتقاد بطلان كافة عقائد الأديان والملل الأخرى، وبغضها وبغض أهلها كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وهكذا الأمر في تحكيم الشريعة، والموقف من المرتد، والموقف من الأفكار المنحرفة.

ومن المنطلقات ذات التأثير في مفهوم الانفتاح: **المنطلق الدنيوي والأخروي**، وهو راجع إلى المنطلق الإسلامي والعلماني، فالمنطلق الإسلامي منطلق أخروي يجعل الغاية هي الآخرة، والدنيا وسيلة لها، والمنطلق العلماني يجعل الدنيا غاية في ذاتها.

ويوجد عدد من القضايا الفكرية ذات الارتباط المجتمعي هي من القضايا المجملة التي يراد بها أحياناً الباطل، وأحياناً الحق مثل: الحرية، والتعددية، والمجتمع المدني، والمشاركة السياسية، والمحاسبة، والشفافية، ومحاربة الفساد، واستقلال السلطات وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل وغيرها، وفي هذه القضايا يحصل الاشتباه.

فالعلمانيون يدعون إلى هذه المفاهيم على أساس دنيوي محض لا يرفعون رأساً بالغاية الأخروية ولا يضعون لها وزناً، ويناقشونها فكراً وتطبيقاً بمعزل عن الدين، وقد وقع بعض الإسلاميين المنهزمين والمخدوعين بدعوى الانفتاح والحريات في الشراك فمارسوا نفس الدور بحجة أن هذه القضايا من القضايا الإسلامية؛ لكنهم يناقشونها بذات المعاني، ونفس الطريق، مع تعديلات طفيفة، دون أن يربطوا المسألة بأصلها الشرعي وبغايتها الأخروية، وبقصد التعبد والاحتساب.

ومن ذلك أن بعض الإسلاميين اليوم يعظم الحرية وفروعها الدنيوية، ويجعلها أولوية في الإصلاح على الإصلاح العقدي، ويحترف العمل السياسي ويهمل العمل الدعوي، ولا يقوم بربط الإصلاح السياسي بالتعبد وقصد الأجر واحتسابه، ولا يعنى بإنكار المعاصي والبدع والشركيات؛ بل قد يعتبر ذلك حرية شخصية، ولكنه يجتهد ويجاهد ضد الاستبداد السياسي، ويجعل الدعوة إلى الحرية السياسية هي أساس منهجه الإصلاحي مع إهمال تام للدعوة إلى التوحيد وتحكيم الشريعة، وأصبحت كافة أنشطته ذات ارتباط دنيوي مع إهمال كامل للدعوة إلى الآخرة وربط الناس بها، وهذا جزء من ضريبة الانفتاح على الفكر العلماني فهو فكر دنيوي محض.

والحرية وكافة متعلقاتها ليست هدفاً بذاتها إذا لم تحقق الهدف التعبدي لله تعالى بتحكيم الشريعة، وإقامة الدين، ونصرة الحق، ونشر العلم والإيمان في المجتمع، فإعطاء النفوس هواها ليس هدفاً ولكن الهدف تعبيده لله تعالى.

يقول الشاطبي رحمه الله تعالى: «المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبد لله اضطراراً، والدليل على ذلك أمور: أحدها: «النص الصريح الدال على أن العباد خلقوا للتعبد لله والدخول تحت أمره ونهيه؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧﴾ [الذاريات: ٥٦، ٥٧]. . . إلى غير ذلك من الآيات الآمرة بالعبادة على الإطلاق، وبتفاصيلها على العموم، فذلك كله راجع إلى الرجوع إلى الله في جميع الأحوال، والانقياد إلى أحكامه على كل حال، وهو معنى التعبد لله»[١].

وهذه القضية واضحة في كتاب الله تعالى؛ حيث تجد الكلام عن الآخرة هو الأصل، وأنه حكمة الخلق، وأن طريقه هو التعبد لله تعالى بالطاعة وترك المعصية، وأما الكلام عن الدنيا فهو يأتي في هذا السياق لتحقيق هذه الغاية: غاية العمل بالتعبد، وغاية المقصد وهي رضا الله تعالى والدار الآخرة.

ـ الانفتاح الفكري بين اتجاهين:

يوجد اتجاهان اثنان في الانفتاح بمفهوم الاطلاع على كافة العلوم والمجتمعات والأفكار، وقد تقدم أن هذا المفهوم ليس فيه مؤاخذة شرعية في ذاته، ولكن وقع الإشكال في دعوة الآخرين إلى الاطلاع على الأفكار والعلوم المتنوعة.

---

(١) الموافقات ٢/ ١٢٠.

الاتجاه الأول: يرى أن ثمرات الانفتاح على الأمم الأخرى في العلوم والمعارف والأفكار من خلال الأدوات الحديثة مطلب ملح، وفائدته أكثر من ضرره إن كان له ضرر، والتقليل من مخاطره، وأن التخوف من الانفتاح غير مبرر، وهذا التخوف سببه النظرة السلبية للنفس والمجتمع يخالفها الواقع.

ويحتج لذلك: بأن الانفتاح أصبح واقعاً ملموساً لا محيد عنه، وأن فيه فوائد نافعة، فليس كل ما عند الآخرين شراً محضاً؛ ولهذا فالتخوف من الانفتاح مبالغ فيه، وكأن الأمة لا تملك عقيدة راسخة، أو بحاجة دائمة للوصاية، مع أن المسلم المعاصر عنده من فهم الحق ما يكفيه في معرفة الباطل، والواجب هو بناء المناعة الذاتية فهي أولى وأنفع وأجدى من الممانعة وهوس المنابذة، فالتغيير قادم لا محالة، والأفضل هو التفكير في كيفية استثمار القادم والتعامل معه وليس في مدافعته.

ومن جهة أخرى فالتلاقح بين الثقافات أمر محمود وقد انتفع الصحابة بما لدى الأمم الأخرى من الصناعات، والتأثير والتأثر بين الحضارات والأمم واقع اجتماعي وتاريخي معروف، وهذا ما سوف ينتفع به المنفتح عليها.

الاتجاه الثاني: يرى أن الانفتاح والاطلاع والمعرفة مهمة، ولكنه يمانع من التهوين من شرور الانفتاح، ويرى أن مطالبة الأمة بعمومها بالانفتاح الاختياري خطأ منهجي، ويرى ضرورة التحرز من الانفتاح الاضطراري، ومحاولة الانتفاع منه، والحذر من أضراره، والاكتفاء بانفتاح نخبة مميزة تحققت فيها ضوابط الانفتاح.

ويحتج لذلك: بأن الكلام ليس في القدر الاضطراري من الانفتاح فهذا واقع ينبغي المحافظة على الأمة من شروره بالتعليم والدعوة وبناء المناعة والحصانة في مناهج التعليم والتربية، وإيقاف ما يمكن إيقافه من مخاطره، سواء على المستوى الخاص أو العام، ولكن محل الإشكال هو في التشجيع على الانفتاح الاختياري، والتهوين من المخاطر الحقيقية المترتبة عليه، ولا يخفى أن المتحكم في حركة الانفتاح العالمية، والموجه لها هم أهل الكفر وأتباعهم فهم الذين يمتلكون القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والمالية، وهم الذين صنعوا العولمة في كافة تجلياتها، والأمة اليوم في أضعف أحوالها، وتأثير القوي الغالب في الضعيف المغلوب قانون ثابت في الاجتماع البشري، ولهذا نحن نشاهد الآثار السيئة للانفتاح الاضطراري في الأمة اليوم من الناحية السلوكية والفكرية، والعقدية، والإيمانية، وهذه الآثار لا ينكرها أحد، فكيف يتم التشجيع على الانفتاح بصورة اختيارية؟

ولا شك في إيجابيات الانفتاح ولكن الانتفاع منها لا يتحقق إلا من خلال نخب قادرة على تمييز نافعه من ضاره، تقوم بتقديم النافع للناس دون الضار، لا سيما أن طبيعة حركة المجتمع تقوم على أساس وجود قادة للرأي ومتلقين، فالانفتاح ينفع القادة المؤهلين بشروطه، ويضر العامة الذين لا يميزون بين الحق والباطل.

أما الانفتاح الاضطراري كما نراه اليوم في أنماط العولمة الثقافية والفكرية فيجب حماية الأمة منه عن طريق المناعة بالعلم

والإيمان، وبناء المفاهيم الصحيحة، ونقد المفاهيم الباطلة، بالإضافة إلى الممانعة للانفتاح الباطل، ولا تعارض بينهما، فالممانعة هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو من شرائع الإسلام الكبرى الحامية من إفساد المجتمع الإسلامي فكرياً وسلوكياً، وجَعْل المناعة في مقابل الممانعة خطأ في التفكير؛ لأنه يمكن الجمع بينهما، وبهما يحصل النفع للأمة، فالأمر بالمعروف هو بناء المناعة، والنهي عن المنكر هو بناء الممانعة.

وتعريض الأمة للشبهات والأهواء بتشجيعها على الانفتاح مطلقاً لا يجوز؛ لأن الشبه والأهواء تؤثر في القلب، ولهذا نهى السلف الصالح عن مجالسة أهل البدع وسماع كلامهم وقراءة كتبهم ومجادلتهم[١].

وبناء الممانعة في الأمة يحميها من الاستلاب الحضاري، والذوبان في قيم الأمم الأخرى وفكرها ومناهجها، وإن الاستسلام للانفتاح الفكري المذموم هو نوع من الهزيمة النفسية التي تولد اندفاعاً نحوه، ومحاولة لتزيين هذا الاندفاع بدعاوى الضرورة والمصلحة، وهذا الاندفاع يجر معه كثيراً من الأضرار على الأمة، ويقتل فيها روح المقاومة، والرفض، والإباء، وهي قيم إسلامية شرعية، وعربية عريقة لا يليق بالمسلم أن يقتلها في مجتمعه تحت حجج واهية، ومصالح موهومة.

---

(١) ينظر: كتب السُّنَّة والاعتقاد، وكتاب ذم الكلام وأهله، للهروي، وتحريم النظر في كتب الكلام، لابن قدامة، وصون المنطق والكلام عن علم المنطق والكلام، للسيوطي وغيرها.

ومما تقدم يتبين أن الدليل الشرعي والمصلحة المجتمعية مع الاتجاه الثاني، ولعل من المظاهر السلبية في هذا الصدد عند بعض طلبة العلم المبالغة في شراء كتب العلمانيين والزنادقة، والإقبال على قراءتها، والدعوة إلى دراسة الفلسفة والمنطق، والاستخفاف بتحريم ابن الصلاح وغيره لدراسة المنطق، بحجج الاطلاع على ما عند الخصوم والرد عليهم، وكأن هذه الأعداد التي تقبل على هذه الكتب الملحدة سوف تقوم بالرد على الملحدين، وعند التأمل الدقيق يتبين أن هذه الحالة لا تعدو أن تكون «موضة ثقافية» لا أكثر.

ومن ضريبة هذا الانفتاح ما نشهده من تقلبات فكرية، وتخليط في الآراء والأفكار، وكلام من تنقصه الأهلية الشرعية في العقيدة والشريعة بدون علم، فقد أقبل بعض المتدينين على كتابات بعض العلمانيين العرب ممن لديه مشروعات فكرية كبيرة مثل: محمد أركون، ونصر أبو زيد، ومحمد عابد الجابري، وعبد المجيد الشرفي، وهشام جعيط وغيرهم، وكان لهذا الإقبال ضريبته على عقائدهم ومناهجهم؛ لأنهم أقبلوا عليها دون تمكن في العلوم الشرعية وأدواتها، وزاد الأمر سوءاً الانهزامية وحظوظ النفس التي لا تخفى على المتابع لهذه التحولات والتقلبات الفكرية.

ومما يؤكد مخاطر الانفتاح الفكري: انتشار الإلحاد لدى طائفة، والحيرة والشك عند آخرين، والمتابع لمنتديات الإنترنت يلحظ ذلك دون جهد وصعوبة.

فكيف يليق بالإنسان أن يشجع بصورة عامة دون تقييد أو

تحرز على الانفتاح على الواقع الفكري، وأكثر أدواته بيد الكافرين والمنافقين، ولا يرى صرعى الأفكار بين يديه.

ولكن، لماذا التأثر بهذه الطريقة في المجتمع الإسلامي، مع أنه تربى على مناهج إسلامية؟

الغالبية الساحقة في المجتمع الإسلامي لم تتأثر تأثراً جذرياً بالأفكار المنحرفة، ولكن قد يكون أصابت لوثاته الكثيرين، وعوامل التأثر والتغيير في المجتمعات متعددة، ومن أبرزها قوة المؤثر وإمكانياته، وانتشار الجهل بالدين وحقيقته، وضعف الدعوة الإسلامية، وغيرها من الأسباب الطبيعية، ولا ريب أن اعتزاز الأمة المسلمة بدينها ومنهجها أكثر من أي أمة أخرى في التاريخ، وتحول بعضهم عن أصل الدين، أو قاعدة من قواعده الكلية أقل من أي أمة أخرى، ولكن هذا لا يعني: عدم التحذير من كل ما يشكل خطراً عليها، فقد وقعت انحرافات كبيرة في بعض الفترات التاريخية، وانتشرت البدع والمذاهب المنحرفة، وضعفت السُّنَّة ضعفاً كبيراً، وخصوصاً في حقب الاحتلال المغولي، والاستعمار الغربي للبلاد الإسلامية، ومرت أزمان ضعف فيها العلم، وانتشرت الخرافة؛ حتى اضمحلت السُّنَّة في بعض البقاع أو كادت.

ومن جهة أخرى فالأفراد يتفاوتون تفاوتاً عظيماً في قابليتهم للتأثر، ويختلفون في قوة نفوسهم وعقولهم وفي ضعفها، ولكن الغالب لا يملك الحجج والبراهين ودفع الشبه والقدرة على ردها.

إن من المحال أن يتعرض العامة للفتن الفكرية ويخرجون منها دون تأثر بها، أو أنه بالإمكان بناء المناعة في الشعوب الإسلامية كلها لتقاوم هذه الفتن، فالعامة يحتاجون إلى حماية وبناء للعقائد في قلوبهم بالمنهج الرباني، وهذا هو دور ولاة الأمر من العلماء والولاة.

ثانياً: أنواع الانفتاح الفكري وأدواته

أعني بأنواع الانفتاح في هذه الفقرة: الانفتاح الاضطراري، والاختياري، فقد ترافق مع التطور المذهل في صناعة الاتصالات والإعلام وخاصة في مجال الفضائيات والإنترنت انفتاح كبير في مجال العلم والمعرفة، وتقارب قوي بين كافة الاتجاهات الفكرية في العالم، ولا يخفى على المتابع أن الإعلام غدا صناعة ثقافية وفكرية تؤثر في العقول والقناعات، ولها قدرات باهرة في تغيير أفكار الناس وتصوراتهم، فهو يصنع مجموعة كبيرة من المفاهيم والتصورات والقيم والأخلاق والعادات والرغبات والأذواق وكل ما يتصل بعملية الاستهلاك سواء كانت فكرية، أو اجتماعية، أو غيرها.

هذا النوع من الانفتاح هو انفتاح اضطراري لا اختيار فيه إلا بالانعزال الاجتماعي التام، وهذا ليس محل إشكال لا من حيث الاعتراف بوجوده أو الحاجة للتعامل معه بحكم الأمر الواقع، ولكن الاختلاف وقع في منهجية التعامل معه من حيث اعتباره ظاهرة صحية تنفع ولا تضر، أو كونه ظاهرة إشكالية تحتاج إلى التعامل

معها بحذر، ولكل طرف فيها مبرراته، وقد تقدم الكلام فيه في فقرة: الانفتاح بين اتجاهين.

أما أدوات الانفتاح الفكري: فيراد بها نوعان:

أحدهما: أدوات ناقلة محايدة يمكن أن توظف في الخير أو الشر، فهي لا تحمل مدلولاً فكرياً ذاتياً، مثل: أدوات الاتصال المعاصرة؛ كالإنترنت، والفضائيات، والكتب، والدوريات، والترجمة، والابتعاث، والاتصالات المباشرة مع الآخرين أياً كانوا، وكافة أدوات المعرفة والاطلاع على ما لدى الآخرين من نشاط فكري وثقافي. والموقف من هذه الأدوات مقارب للموقف من الانفتاح الاضطراري.

والثاني: أدوات منهجية ومعرفية منتجة للمفاهيم الفكرية، وهنا سوف نشير إلى الأدوات التي أنتجت المفاهيم المتقدمة بكل تداخلاتها وتشابكها، وبناء على هذا فإن هذه الأدوات سوف تقسم إلى ثلاثة أنواع بحسب المرجعية الفكرية لها:

أ ـ أدوات المفهوم الليبرالي:

اعتمد الفكر الليبرالي في إنتاج مفهوم الانفتاح الفكري على ثلاثة أدوات وهي:

ـ **استقلال العقل البشري** بإدراك المصالح والمنافع دون الحاجة إلى أي جهة خارجية، وقد تم استقلاله نتيجة تحريره من الاعتماد على السلطة اللاهوتية الطاغية، ولهذا أصبح العقل في مقابل الدين ولا يمكن الالتقاء بينهما، فالدين هو الاعتقاد دون

حجة برهانية، ولهذا يساوون بين الدين والأساطير والخرافات وسائر المعتقدات الوثنية الوضعية.

وقد كانت العقلانية الغربية المفرطة واهمة عندما ظنت أن العقل سيوصلها لكل الحقائق والاحتياجات الضرورية للإنسان، ولهذا انقلبت أفكار ما بعد الحداثة على العقل باسم العقل فصارت أفكاراً عدمية أقرب إلى الخرافة والهذيان منها إلى فكر عقلي مؤسس على مقدمات ومقتضيات عقلية سليمة.

وقضية الاستقلال العقلي هي قضية الفكر الغربي في عصره الجديد بعد هروبه من خرافات النصرانية ومظالم الإقطاع والملكية، ربما كان لهذا الاستقلال فوائد إيجابية فيما يتعلق بالصناعات الحديثة المتطورة، لكنه في المجال الفكري والثقافي والاجتماعي انقلب إلى ضياع وصيرورة مستمرة لا تتوقف عند حد معين، وعدمية محضة لا تؤمن بشيء ثابت يمكن اعتقاده واطمئنان النفس له.

وقد كان لهذا الانفتاح المزعوم آثار مدمرة على القيم والأخلاق والمجتمع والاعتقادات والأفكار والديانات هي ما نشاهده من اضطراب فكري وضياع لهوية الإنسان وحيرة حول المبدأ والمصير.

ـ **نسبية الحقيقة:** تعتمد هذه الآلية على أساس أن الإنسان هو معيار الحقيقة ومقياسها، فما يراه حقاً فهو حق بالنسبة له، وما يراه باطلاً فهو باطل بالنسبة له، ولا توجد حقيقة في نفس الأمر يمكن قياس الحق والباطل، والصواب والخطأ من خلالها.

وأصل الفكرة مأخوذ من الشكاك السوفسطائية (بروتاغوراس

السوفسطائي)؛ فقد زعم: «أن الإنسان هو مقياس وجود ما يوجد منها (أصول المعرفة)، ومقياس لا وجود ما لا يوجد»[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «حُكي عن بعض السوفسطائية أنه جعل جميع العقائد هي المؤثرة في الاعتقادات، ولم يجعل للأشياء حقائق ثابتة في نفسها يوافقها الاعتقاد تارة ويخالفها أخرى، بل جعل الحق في كل شيء ما اعتقده المعتقد، وجعل الحقائق تابعة للعقائد»[٢]

وقد ظهرت هذه الآلية بصورة واضحة في المفهوم الليبرالي للانفتاح، ورفض وجود يقين قاطع، واعتقاد جازم بأي فكرة من الأفكار.

ـ **القانون الطبيعي**: وهو مبدأ مؤسِس للفكر الغربي في العصر الحديث، يعتبر الحياة الإنسانية مبنية على مجموعة من القواعد والنظم المادية تحقق الانسجام في العلاقات بين الإنسان والبيئة، وهذا النظام غير متعلق بالإرادة الإنسانية بل هو أمر كوني عام موجود في بنية الكون وحركته[٣]، وهذا القانون يتم التعامل معه في الفكر الغربي كأداة منتجة للفكر في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي.

وعلاقة القانون الطبيعي كآلية منتجة لمفهوم الانفتاح هو من جهة أن اعتبار الانفتاح عدم القطع في المعرفة يعود إلى التعامل مع

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص١٩١.
(٢) مجموع الفتاوى ١٩/ ١٣٥.
(٣) ينظر لزيادة البيان: حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها ص٢٣٧ وغيره.

كافة العلوم والمعارف بما فيها العلوم الدينية بنفس الطريقة التي تتكون فيها المعرفة في العلوم المادية الكونية، وهذه الأخيرة لا سبيل للقطع النهائي فيها، فكلما تم اكتشاف أمر تبين مع الزمن والتطور العلمي أنه ليس نهاية المطاف، وهذا هو سبب عدم القطع؛ لأنه يوصل إلى إغلاق باب المعرفة، وهذه الفكرة أنتجها القانون الطبيعي الذي أصبح مكوناً للأفكار في المجال الصناعي المادي، وفي المجال الثقافي الفكري، والفرق بينهما في الحقيقة كبير.

ب ـ أدوات المفهوم العصراني:

ـ **التلاقح الثقافي**: ويعنى به أن من طبيعة الاجتماع البشري التواصل الحضاري والثقافي بين الشعوب، وأن الإسلام لم يأت ليعيش أتباعه في عزلة بعيدة عن الاحتكاك بالأمم الأخرى، ولم يحصل فيه اعتزال للمجتمعات الأخرى، بل كان التأثير والتأثر هو الحالة الفكرية والثقافية السائدة في التاريخ والتراث الإسلامي.

وهذه الآلية في التفكير هي التي تولد عنها المفهوم الثاني (الانفتاح على المخالفين ومشاركتهم)، وترى في التجارب الفلسفية والكلامية نموذجاً مقبولاً استفاد من المعطيات الحضارية السائدة في زمانه.

ومؤدى هذه الآلية وأقصاها يوصل إلى التعاطي مع الفكر الغربي وفلسفاته القديمة والحديثة بروح المنتفع بتصوراته وأفكاره ومذاهبه كما حصل في التجربة الفلسفية القديمة والحديثة، وقد يتعامل مع هذه الآلية من لا يبلغ بها أقصاها ولكن يكتفي بدراسة العلوم والأفكار الغربية للنظر فيما يمكن الاستفادة منها في تجديد الفكر الإسلامي كما حصل في التجربة الكلامية والعصرانية.

ـ **التعايش**: بمعنى أن التيارات والأفكار والأديان التي تعيش في وطن واحد يجب عليها تحقيق السلم الاجتماعي، والبعد عن كل أشكال الطائفية، والصراع المجتمعي الداخلي، ولتحقيق ذلك فيجب أن يجعلوا الرابطة الوطنية هي أساس التعاقد الاجتماعي؛ لأن الدين ـ حسب زعمهم ـ لا يصلح أن يكون الأساس للوحدة الوطنية لوجود من يخالفه من الشعب، ولهذا فالانفتاح على كافة المكونات الأخرى المكونة للحمة الوطنية هو المخرج من أزمة التعددية الدينية والعرقية والفكرية، وبهذا يكون التعايش تجاوز مجرد العيش الآمن في بلد واحد إلى مفهوم منفتح على أساس وطني علماني.

ـ **الواقعية**: وهي آلية تحتج بالواقع الاضطراري لتبرير الانفتاح الاختياري تحت ذريعة أنه واقع ملموس لا ينكره ذو عقل، وبالتالي فإن التفكير الواقعي يدل على أنه لا فائدة من الممانعة في مواجهة التيارات المعاصرة، وأن التغيير قادم لا محالة.

ولا تقوم هذه الآلية على أساس علمي واضح المعالم، بل هي قائمة على توقعات مبنية بناءً ظنياً على معطيات ليست محل خلاف، ولهذا نجد من يتفق معهم في المعطى الأساسي وهو وجود الانفتاح الاضطراري ولكنه يخالفهم في جدوى الممانعة، ودعوى أن التغيير قادم لا محالة، ولا سيما أن الأحداث أثبتت في كثير من الأمور التي قيل إن التغيير فيها قادم، فكان الأمر بخلاف ذلك.

ت ـ أدوات المفهوم السلفي:

ـ **الاكتفاء الذاتي والاستقلال في معرفة الحق**: وتركز هذه الآلية على أن هذا الدين مكتف في مصادر الحق، ولا يحتاج إلى

أي مصدر خارجي عنه، وهذا الاكتفاء والاستقلال بالحق من القطعيات العقدية، يقول تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ولقد توفي رسول الله ﷺ وقد بلغ البلاغ المبين وأكمل الدين، ولم يترك أمته للحاجة الفكرية، أو العقدية إلى أي أمة من الأمم الأخرى.

وإذا أراد الإنسان الوصول إلى الحق كاملاً فإنه لا يحتاج إلى الانفتاح على الآخرين لاستكمال ما عنده، وهذه من القضايا الواضحة والمحكمة في دين الإسلام.

وهناك فرق بين تحصيل الحق وطلبه، وبين الانتفاع بما لدى الأمم الأخرى من منتجات تقنية أو فكرية لا تنافي ديننا، فالأول لا يقول به من يعرف حقيقة دين الإسلام، وحقيقة الجاهليات الأخرى، أما الانتفاع بالمنتجات فلا يخالف في أصله أحد؛ ولكن يقع الخلاف في أفراده وجزئياته، ومدى مخالفتها أو عدمها للمنهج الإسلامي، ويرجع الأمر حينئذ إلى مناهج الاستدلال، ومراتب الاجتهاد وضوابطه الشرعية.

ـ **سد الذرائع**: وهو كل ذريعة ووسيلة للمحرم فإنها تأخذ حكمه، فهو قاعدة كلية وأصل قطعي في نفسه، يقوم على منع المأذون فيه لئلا يتوسل به إلى ممنوع شرعاً[١]، وهو أصل عظيم من أصول الإسلام، ومحل إجماع عند أهل السُّنَّة والجماعة، وهو آلية منتجة لكثير من الأحكام والأفكار، وهو سياج مانع من الانزلاق في المحرمات، وفيه محافظة على التشريع، ورعاية للديانة وعزائم

(١) ينظر: المصطلح الأصولي عند الشاطبي ص٤٤٠.

الشريعة[١]. وعلاقة هذا الأصل بالانفتاح هو من جهة أن الانفتاح فيه شرور محققة لا يخالف فيها من يطالب بالانفتاح الاختياري العام للأمة، وهذه القاعدة تدل على أن كل وسيلة إلى محرم في الأفكار والعقائد والسلوك فإنه يكون محرماً، وبالتالي فإن الانفتاح للعموم في زمن الاستضعاف والمتحكم في الشأن العالمي هو العدو الكافر، وقد قرّب إليه المنافقين وأهل البدع والضلالة، ويقومون بعملية غسل وبرمجة للعقول من خلال الإعلام والتشريعات النظامية، ويسعون إلى تغيير مواصفات المجتمع الإسلامي وتفكيكه من الداخل.. وغير ذلك من الأحوال التي لا تخطؤها العين، فكيف ينادى بالانفتاح العام[٢] في أحوال الاستضعاف وقوة العدو وأعوانه؟

وقد شغب على هذه القاعدة العظيمة من يرى الانفتاح بإطلاق فمنهم من أنكرها من أصلها، ومنهم من زعم أن المنهج السلفي طبقها تطبيقاً خاطئاً، وهو زعم تعميمي جائر، فإذا وقع خطأ من البعض فإن من الظلم تعميمه على الجميع، ثم إن الأمر لا يعدو أن يكون ردة فعل غير مدروسة مسبقاً، فليس هناك تحديد علمي دقيق لموقع الخطأ وتحديده بالدليل.

ـ **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**: وهو أصل من أصول الإسلام الكبرى، يقوم بعملية حماية المجتمع من العقائد الضالة،

---

(١) يمكن مراجعة أدلته وحجيته وضوابطه في كتب الأصول وخصوصاً: إعلام الموقعين لابن القيم، والموافقات للشاطبي.

(٢) المقصود الانفتاح الاختياري وليس الاضطراري.

والأفكار الزائفة، والأخلاق الفاسدة، والمعاملات الضارة.

وهو آلية حماية للأمة تدل على أن الممانعة أصل شرعي ثابت مهما كان الشر قادماً لا محالة كما يقوله بعض من يرى الانفتاح العام، فهذه شريعة وشعيرة قائمة إلى يوم القيامة لا يجوز التهوين منها والتقليل من دورها في الإصلاح.

وهذه الأداة تنتج فكراً شرعياً يؤكد الوقوف في وجه مشاريع الانفتاح المحرمة، ويعتمدها السلفيون في رؤيتهم الممانِعة للانفتاح المذموم وإفرازاته، ولا يشترط أن يتم لهم ما يريدون، فالواجب الممانعة، فإذا وقع البلاء تم التعامل معه بما يحقق الغاية الشرعية مع بقاء الحكم دون تبديل. لنأخذ لذلك مثلاً: الفضائيات والإنترنت تحمل شروراً عظيمة، وإثمها أكبر من نفعها، ولو كان الخيار متاحاً لطالب العلم لكان عدم وجودها أفضل، وأوجب من وجودها بوصفها الحاضر(١)، ولهذا من حق المسلم أن يمانعها قبل وجودها، ولكن بعد أن وجدت فإنه يجب عليه أن يتعامل معها بالطريقة الشرعية، فإنه يجب استثمارها في الدعوة إلى الله والإصلاح قدر المستطاع، ولا يعني هذا: إقرارها لكنها أصبحت واقعاً مفروضاً يجب التعامل معه لتخفيف الشر الموجود، وبعض الجهال يظن أنه إذا تم ممانعة الأمر لما فيه من المنكر فإنه لا يجوز التعامل معه إذا كان في ذلك منفعة للمسلمين، ولم يكن تحريمه

(١) لا شك أن الأفضل من الخيارين أن يكون خيرها أكثر من شرها، لكن الكلام هو في الحالة الحاضرة الموجودة والتي يتحكم فيها العدو الكافر وأتباعه من المنافقين.

ذاتياً بل لما يترتب عليه من المفاسد، وهذا من الجهل بالدين وقلة الفقه فيه، وقد يشابههم بعض المنتسبين للعمل الإسلامي، والمشاركة في الفضائيات والإنترنت لا تلغي الحكم الأصلي لو أمكن تطبيقه.

وهنا قضية تجدر الإشارة إليها وهي أن البعض يبلغ به الانفتاح إلى درجة الرضا بالتركيبة العالمية، وتسلط الكفار عليها، وإدارتهم لها، وقد يزيد البعض بالقول: إن وجود السيطرة العالمية للكفار فيه فوائد صناعية إنسانية دنيوية قد لا يستطيع المسلمون نفع الإنسانية بهذا الحجم الصناعي الجبار فيما لو كانت لهم الغلبة، فينبغي المطالبة بالعدل والإنسانية في التعامل بين الأقوياء والضعفاء، وليس العمل على التغيير العالمي ولو على مستوى الجانب الفكري النظري.

ثالثاً: الانفتاح المحمود (ضوابطه وتجاربه)

المراد بالانفتاح المحمود هو العلم والمعرفة وعمارة الأرض على منهج الله تعالى كما تقدمت الإشارة إليه في المفهوم الثالث (الاطلاع والوعي) وذلك وفق الاتجاه المنضبط بالضوابط الشرعية التي تراعي تحصيل المنافع وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها.

وهنا يحسن التفصيل في ضوابط الانفتاح المحمود ليتميز عن الانفتاح المذموم، كما يحسن التذكير بالتجارب الحية لهذا النوع من الانفتاح وما حصله من ثمرات مفيدة دون ضرر على عقيدة المسلم وسلوكه، وبهذا يتم الانتفاع بالجديد من الأحوال دون الآثار السلبية فيها.

ضوابط الانفتاح الفكري المحمود:

سبق أن بينت أن مصطلح (الانفتاح) فيه إشكالية وغموض وضبابية، ويتضمن معان سلبية في فهم طبيعة الدين ومقوماته. ولكن سأستعمل هذا المصطلح بمعناه العام الذي يدل على معنى الاطلاع والاستفادة مما عند الآخرين وترك الانكفاء على الذات والانغلاق

عليها. وهذا المعنى العام يمكن تطبيقه بشكل صحيح إذا روعي فيه الضوابط الآتية، ويمكن أن يطبق بشكل خاطئ عند عدم مراعاة الضوابط.

ومن حيث المبدأ فإن الانفتاح على العالم فكرياً وثقافياً له آثاره المفيدة في العلوم الدنيوية، إذا كان ممن التزم بدينه وعقيدته ولا يخاف عليه الضلال. أما المطالبة بشكل عام بالانفتاح على الآخر دون تحديد لنوعية القضايا التي يتم فيها الانفتاح، ونوعية المطالب به فليس كل أحد يقدر على أخذ المفيد وترك الزغل؛ فهذا لا شك في خطئه وبعده عن الصواب، ومنافاته للمحافظة على الخصوصية التي تميز بها المسلمون عن غيرهم. ولذا فلا بد من وجود ضوابط أثناء الانفتاح على الثقافات والمعارف بشكل عام، ولعلنا نوجزها في ما يلي:

أولاً: أن يكون الانفتاح بعد العلم الشرعي:

فإن العلم بالشريعة الإسلامية ضرورة لمعرفة دين الإسلام وتطبيقه والعمل به، وهو أيضاً ضرورة للانفتاح الفكري على الثقافات والآداب غير الإسلامية. فالانفتاح المفيد يكون بعد تصور عقيدة الإسلام وأحكامه تصوراً صحيحاً والثقة بها ورد كل ما يخالفها من عقيدة أو عمل. أما الانفتاح قبل العلم فإنه مزلق خطير يجعل صاحبه يتخبط في الأفكار والمناهج والفلسفات، ويقع فيما يخالف ويناقض أصول دينه، ومن أقل آثاره الشك في صحة دينه والشعور بالنقص نحوه.

وهذا هو أحد أسباب نهي النبي ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه

والإنكار عليه عندما رأى في يده صحائف من التوراة، فقال له: «**أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقيّة، والذي نفسي بيده، لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني**»[١]. ومعنى (متهوكون؛ أي: متحيرون). فيكون هذا النهي عن قراءة كتب الأديان وعموم المعارف دون علم بالشريعة، أو قراءتها للاهتداء بها. ويدل على ذلك رواية البيهقي وفيها: «**لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا**»[٢]. ويوضح ذلك قول عمر ﵁ ـ كما في رواية البيهقي ـ: «إنا نسمع أحاديث من اليهود تعجبنا أفترى أن نكتب بعضها».

يقول الدكتور يوسف القرضاوي: «فلم كان هذا الاشتداد في الإنكار؟ ما ذلك إلّا لأنه كان في مرحلة التأسيس والتكوين للعقيدة والملة، ولا ينبغي أنَّ يشوش عليها في هذه المرحلة الخطيرة حتى ترسخ أسسها، ويقوم بنيانها، ويخرج زرعها شطأه، وليستغلظ ويستوي على سوقه، ثم بعد ذلك تنفتح على ما شاءت من الديانات والثقافات والحضارات»[٣].

ولا ريب أنّ ما ذكره الدكتور أمر معتبر، لكن ينبغي: أنْ يضاف إلى ذلك العلم الكافي المانع من الانسياق وراء الشبهات،

---

(١) رواه أحمد في مسنده برقم (١٥١٥٦)، والبزار (كشف الأستار ١٢٤)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٥٠) بإسناد صحيح.

(٢) رواه أحمد في مسنده برقم (١٤٦٣١)، وعبد الرزاق في المصنف (١٠١٥٨)، والبيهقي في سننه ٢/ ١٠ ـ ١١، وفيه ضعف.

(٣) ثقافتنا بين الانفتاح والانغلاق ص٧٢، ويشكل على هذا التعليل أن الواقعة كانت بالمدينة بعد مرحلة التأسيس.

كما أن مما يضاف إلى أسباب نهيه عن الاطلاع على التوراة قصد الاهتداء والانتفاع بما فيها، فالإسلام كان مغنياً في باب الهداية إلى الصراط المستقيم. أما الاطلاع على التوراة للرد على الباطل ونحو ذلك مما لا يقصد به الاهتداء بها فهذا أمر مباح في الأصل، وقد يكون مستحباً أو واجباً بحسب الحاجة لذلك ودفع الشبهة.

ولكن ما هو القدر الكافي من العلم الشرعي الذي يتيح الانفتاح على كافة المذاهب والأفكار؟

هناك قدر أساسي من العلوم الشرعية الواجبة التي تحفظ على العبد دينه ويقينه، وهي أصول الاعتقاد والأحكام الواجبة، وأدوات المعرفة الشرعية، ومناهج الاستدلال، ثم إذا أراد الانفتاح على فكر من الأفكار فإنه يجب عليه أن يتعلم من دينه ما يجعله يميز الحق والصواب من الباطل والخطأ فيه، وكل فكر بحسب قضاياه، فلا يوجد حد معين من العلم الشرعي للانفتاح على كافة المذاهب والأفكار، ولكن توجد قاعدة كلية في الموضوع، وهي تحقيق العلم الواجب، وأنه لا يجوز للإنسان التعرض لما يكون خطراً على دينه قبل المعرفة التامة بالحق، والأصل أن لا يعرّض المسلم نفسه للفتن والشبهات الفكرية، بل يحافظ على دينه وعقيدته بعيداً عن الانحرافات، ورحم الله عمر بن عبد العزيز عندما قال: «من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل»، وهذا هو سبب نهي السلف الصالح عن المناظرات ومجالس الجدل، وهو مشمول في الحديث الذي رواه أبو داوود «نهى رسول الله ﷺ عن الأغلوطات».

ثانياً: أن يكون الانفتاح مع الالتزام بالإسلام:

الإسلام دين شامل لكل جوانب الحياة الإنسانيّة: الروحية والمادية، الفردية والجماعيّة، العلمية والعملية، وهو دين ثابت في قواعده وعقائده، وقد صور الأستاذ سيد قطب كيفيّة ثبات الإسلام مع تطوّر الحياة وأنماطها المختلفة فقال: «إنه تصور رباني، جاء من عند الله بكل خصائصه، وبكل مقوماته، وتلقّاه الإنسان كاملاً بخصائصه هذه ومقوماته؛ لا ليزيد عليه من عنده شيئاً، ولا لينقص كذلك منه شيئاً، ولكن ليتكيّف هو به وليطبق مقتضياته في حياته. وهو ـ من ثَمَّ ـ تصور غير متطور في ذاته، إنما تتطور البشرية في إطاره، وترتقي في إدراكه وفي الاستجابة له، وتظل تتطور وتترقى، وتنمو وتتقدم، وهذا الإطار يسعها دائماً، وهذا التصور يقودها دائماً؛ لأن المصدر الذي أنشأ هذا التصور هو نفسه المصدر الذي خلق الإنسان، هو الخالق المدبر، الذي يعلم طبيعة هذا الإنسان، وحاجات حياته المتطورة على مدى الزمان، وهو الذي جعل في هذا التصور من الخصائص ما يلبي هذه الحاجات المتطورة في داخل هذا الإطار»[١].

فالانفتاح والتطور والتجديد والعقل والإبداع ونحو ذلك لا يمكن أن يصادم هذا الدين إذا كان صحيحاً وحقاً، أما إذا كان باطلاً فمن الطبيعي أنْ يعارض الباطلُ الحقَ، والخطأُ الصوابَ، وكل ما سبقت الإشارة إليه يعود إلى (الاحتجاج العقلي)، وقد قرر العلماء استحالة ورود العقل الصريح مناقضاً للنقل الصحيح، فإما

(١) خصائص التصور الإسلامي ص٤١.

أن تكون دلالة العقل غير صحيحة فهي غير مقبولة أصلاً، وإما أن يكون النص غير صحيح، أو غير صريح في دلالته، وحينئذٍ فالدين موافق للعقل؛ لأن الجميع من عند الله تعالى[١].

لقد فطن شيخ الإسلام ابن تيميّة لأساس المشكلة عند دعاة الانفتاح والتطوير والتجديد وهو (تعظيم العقل)، وسوء الظن بالنقل، ولهذا ردوه أو أولوه وحرفوه، فبين التوافق والانسجام للعقل مع النقل، وبين عظمة النقل واتساقه مع حاجات الإنسان النفسية والعقليّة والاجتماعية، وهذا ما لم يتصوره هؤلاء ولم يكلفوا أنفسهم عناء البحث فيه وإدراكه.

وما زالت المشكلة قائمة إلى اليوم وإن اختلفت العبارات فكان الأقدمون يسمونها «تعارض العقل والنقل»، أما المعاصرون فقد يغيرون كلمة (العقل والنقل) إلى (العلم والدين)، أو (الدين والمدنية)، أو (الدين والتطور) أو غير ذلك. والحقيقة أن في كتاب «درء تعارض العقل والنقل» علاجاً لقضايا عصره وعصرنا، وكما أنه رد على الفلاسفة والمتكلمين فهو يصلح أن يكون رداً على دعاة العلمانية والعصرانيين. نعم هناك اختلاف في الأمثلة والنماذج المضروبة لكنّ اللباب والقضيّة الجوهرية واحدة. والمهم أنه يمكن للإنسان الانفتاح والاطلاع والثقافة والإبداع في إطار الالتزام بالشريعة الإسلامية عقيدة وعملاً ومنهجاً. وافتراض التعارض هو جهل بالشريعة نفسها، أو جهل بحقيقة التطور والانفتاح والإبداع.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٧٢ وما بعدها.

وما هو الضابط في الالتزام بالإسلام، وكافة الطوائف تدعي الالتزام به؟

الالتزام بالإسلام؛ يعني: الالتزام بالقرآن الكريم والسُّنَّة النبوية، وفهم القرآن والسُّنَّة مدرك وميسر لأكثر الناس، وما يوجد من إشكالات حول بعض النصوص فإنه يرد إلى المحكم الواضح، وإذا جهل الإنسان شيئاً من الكتاب أو السُّنَّة فإنه يسأل عنه الراسخين في العلم، كما قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

وأكثر ما أهلك أتباع الفرق الضالة، والمذاهب الفكرية المعاصرة، هو «فتنة التأويل والتحريف» لمعاني كلام الله تعالى وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، وقد جاء في الحديث الصحيح: «**إن منكم من يقاتل على تأويل هذا القرآن كما قاتلت على تنزيله**» رواه أحمد.

وليس كل من ادعى أنه على الحق تكون دعواه صحيحة، فهناك مقاييس علمية تبين صواب القول وخطأه، وهذه المقاييس والمعايير هي مصادر المعرفة الدينية، ومناهج الاستدلال عند أهل السُّنَّة والجماعة، وبها تميزت صفوف أهل السُّنَّة من أهل البدعة، وهي موجودة في علم العقيدة والسُّنَّة وأصول الفقه والتفسير ونحوها من العلوم الشرعية، فدراسة هذه العلوم على التفصيل توضح من ينتسب إلى الإسلام والسُّنَّة حقيقة أو ادعاء.

ثالثاً: الانفتاح دون الانبهار بثقافة الغير:

الانبهار بثقافة غير المسلمين وآدابهم وأفكارهم ومناهجهم

دليل على عدم العلم بالإسلام والاعتزاز به والثقة المطلقة بصدقه ودلالته على الفلاح والهداية في الدنيا والآخرة. وهو من جهة أخرى يدل على ضعف شخصيّة المنبهر، وهزيمة نفسه، وقصور فكره. ومن كانت هذه حاله فلن يتجاوز التقليد المجرد. أما التجديد والتطوير، والإبداع، والابتكار فلا يمكن أن يحصله المنبهر حتى يفوق من سكرة انبهاره بالغير، ويقوم بنقده نقداً واعياً ليأخذ ما يفيده ويرد ما عداه.

يقول الدكتور يوسف القرضاوي: «ومن الانفتاح المحذور... الانفتاح المبهور بثقافة الآخر، حين ينظر إليه مضخماً من شأنه، معظماً من فكره، شاعراً بالدونية تجاهه لسبب أو لآخر، فكل ما قاله هذا الآخر فهو صدق، وكل ما رآه فهو صواب، وكل ما فعله فهو جميل...»[(١)].

ويمكن للمسلم أن يطلع على ثقافات الأمم الأخرى بعد العلم، ومع الالتزام ودون انبهار ليعرف نعمة الله تعالى عليه، أو للاطلاع على الصناعات والمخترعات المفيدة في قوة المسلمين أو غيرها من المصالح المشروعة. وأي أمة جادة تريد تطوير نفسها لا يمكن أن تسمح بالانبهار بالآخر بين أبنائها. ولما ذهب جيل من اليابانيين إلى الغرب رجع وهو يلبس الجينز ويقلد الغرب في كل شيء؛ ذبحهم حاكم اليابان وأرسل جيلاً آخر لم يتأثر بشيء من العادات أو الأفكار بل تعلم التقنية والتكنولوجيا وطورها فأصبحت من الدول الصناعية المنافسة.

---

(١) ثقافتنا بين الانفتاح والانغلاق ص٧٦.

تجارب الانفتاح الفكري المحمود:

المتأمل في التاريخ الإسلامي يجد أن الأمة الإسلامية تعاملت مع غيرها من الأمم من خلال الفتوحات الإسلامية الكبرى التي شملت دائرة واسعة من الأرض في زمن يسير.

وعندما دخل المسلمون هذه البلاد الواسعة مع تنوع ثقافاتها واختلاف مناهجها وفهمها للإنسان والكون والحياة استطاعوا التعامل معها بنفعها بما جاء به الرسول ﷺ، والانتفاع بأخذ الأمور الدنيوية المفيدة وترك ما لا فائدة منه، ولم يذوبوا في هذه المجتمعات.

وأساس هذا الانتفاع هو أن المنهج الرباني يأمر بعمارة الأرض وبناء الحياة وتطويرها وفق منهج عقدي محدد. وبهذا استطاعوا الجمع بين الثبات على الإسلام عقيدة وشريعة مع أخذ المفيد من الحضارات المختلفة.

وعندما انحرفت طائفة من المسلمين (المتكلمون والفرق الضالة عموماً) في هذه المعادلة وأخذوا من الأمم الجاهلية أموراً منافية لكتاب الله تعالى عابهم عامة الأمة وحذروا منهم وسموهم «أهل الأهواء».

ومن هنا نلاحظ أن الانفتاح المنضبط الذي حصل في الأمة الإسلامية نوعان:

١ ـ تشجيع الإبداع والاختراع بناء على أن هذه الأمة هي أمة العلم والفكر والبناء.

٢ ـ الاستفادة مما لدى الأمم الأخرى من الإبداع الإنساني الذي لا يخالف الإسلام.

وقد تقدم بيان تضمن الشريعة الإسلامية للحث على العلم والمعرفة والنظر والتفكر والعقل مما يدل على المرونة والسعة والانفتاح الذي تتمتع به.

ولهذا استطاع جيل القرون الثلاثة المفضلة أن يضع قانوناً منضبطاً لحفظ العلوم الدينية وما له ارتباط بها مثل: العلوم العربية والتاريخية وغيرها. وكذلك استطاع التعامل الصحيح مع أبناء البلاد المفتوحة مع اختلاف ثقافاتهم وتنوع أفكارهم.

وفيما يأتي إطلالة يسيرة على الوعي الحضاري الذي تمتع به السلف الصالح، والانفتاح المعرفي الواثق من نفسه، الذي يراعي القواعد الشرعية ومقاصدها وروحها ونصوصها وتحويلها إلى واقع اجتماعي وثقافي تتربى عليه الأمة بأسرها:

١ ـ ضبط العلوم وتدوينها (مناهج التوثيق والاستدلال):

لم ينته القرن الثالث الهجري إلا وقد ضبطت كافة العلوم الشرعية ضبطاً دقيقاً، وكذلك ما يتعلق بها من علوم الآلة، فقد تم وضع قواعد قبول الرواية وفحصها، وما يتعلق بمصطلح الحديث، وما يتبع ذلك من الكلام في الرجال، وقواعد الجرح والتعديل، ونقد المتون المروية بما لم يوجد مثله في أي أمة من أمم الأرض، ولعل من يطالع موضوعات كتب المصطلح يعلم مدى الوعي الفكري الموجود عند علماء الحديث، وكذلك تم ضبط مناهج الاستدلال وطرقه وأساليبه وآلاته وهي مأخوذة من اللغة والقرآن

وطريقة الرسول ﷺ وأصحابه، وأول من دون علم أصول الفقه هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ وكانت الأصول قبله لم تدون في كتاب. وكذلك الأمر في اللغة وحفظ لسان العرب من الاختلاط بغيره من الألسنة واستقراء وتتبع الكلمات العربية ورد النظائر بعضها إلى بعض واستخلاص القواعد المنظمة لها، وهكذا سائر العلوم الشرعية وما له ارتباط بها.

وعند النظر في قواعد وأصول كافة العلوم الإسلامية والعربية ندرك عمق الإبداع والوعي الفكري والحضاري الموجود في الأمة الإسلامية، إن هذا الدور لا يمكن أن يقوم به مقلد، أو متقوقع، أو جامد، أو غافل، بل قام به عقل واع ومستقل ومنفتح ويقظ.

والحقيقة أن أساس فلسفة الغرب ومنطقه الحديث الذي يفخر به على الإنسانية ومن خلاله استطاع اكتشاف المخترعات الحديثة هو (المنهج التجريبي) و(الاستقراء العلمي)، وصورته الإدراك واليقين بأن الكون مؤسس على العلل والأسباب وأنها مطردة، وبناء على ذلك فإن اكتشاف العلة عن طريق فرض الفروض واختبارها وتزييف الزائف منها ليخلص من خلاله إلى معرفة العلة الحقيقية، وهذا ما يسمى (الاستقراء الناقص) والوصف بالنقص ليس المراد به الذم بل هو وصف لحقيقته فإنه لا يتتبع كل الفروض ولكن يتتبع ما يوصله لاكتشاف العلة المطردة في بقية الأنواع فهو ليس بحاجة إلى استقراء تام، وهو غير ممكن في الواقع، ولهذا سماه فرنسيس بيكون (استقراء الصبيان)[١].

---

(١) المنطق الحديث ومناهج البحث ص٥٧.

هذا الاستقراء هو ما سمي في مناهج البحث الحديث (المنهج الاستقرائي التجريبي)، وهذا المنهج موجود عند علماء السلف الصالح قبلهم.

فاستقراء الكلمات العربية جميعاً أمر مستحيل؛ لأن اللغة لا يحيط بها إلا نبي كما قال ذلك الإمام الشافعي، واستقراء أنواع الكلمات العربية وتقسيمها إلى: اسم وفعل وحرف. استقراء علمي قائم على الكفاية بالجزء للدلالة على الكل[١]. وهكذا الأمر في طرق الاستدلال الأصولي[٢].

ولهذا اعتبر الدكتور علي سامي النشار ـ وهو ممن له عناية بالفلسفة وتاريخها ـ أن أصول الفقه والتاريخ من أبرز الإبداعات الفلسفية عند المسلمين[٣]. وبغض النظر عن تسميته هذه العلوم الإسلامية فلسفة أو مناقشته فيها إلا أنه يدل على شعور بعمق الإبداع والاختراع والتألق فيها ممن درس كتب الفلسفة وتعرف على مداخلها ومخارجها.

والمقصود هنا: أن الإبداع الذي تم في تأسيس العلوم ووضع قواعدها يدل على أرقى درجات الوعي العلمي الذي وجد عند علماء المسلمين الأوائل.

ولعل من أراد اكتشاف ذلك يكفيه أن يقرأ نشأة هذه العلوم

---

(١) يعرف علماء المنطق الحديث هذا النوع من الاستقراء بأنه: الحكم على الكلي بما حكم على أفراده. المنطق التوجيهي ص١٢٢.
(٢) انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها ص٢٩.
(٣) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (الجزء الأول).

وطرق تدوينها والأساس المنطقي لهذا التقعيد والتأسيس ونحو ذلك. والمقصود هنا الإشارة وأخذ الدلالة فقط.

٢ ـ الأدلة العقلية على القضايا العقدية:

إن المتأمل في تعامل القرآن الكريم مع قارئه والناظر فيه يتضح له أنه يعتمد على إقناعه بالبراهين والآيات والأمثال وليس على مجرد التلقين كما يلقن الصبيان.

فقد أصّل القرآن مبرر قبول العقيدة الإسلامية دون غيرها من العقائد واعتناقها بتأصيله لإثبات وجود الله وربوبيته وألوهيته، وإثبات صدق الرسول وأدلة نبوته، وإثبات صحة الدين وتأسيس ذلك على العقل، فالقرآن يفيض بالأدلة والبراهين القاطعة على أساسيات الإسلام ومصادره(١).

وهذا يدل على أن التربية القرآنية قد نمت الوعي والانفتاح العلمي من حيث بناء العقيدة الإسلامية، ومن حيث نقد المخالفين لها، ولهذا نجد أن الله تعالى يطالب من يعارض عقيدة الإسلام بالبراهين المقنعة ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

فليس المطلوب من الإنسان الإيمان بعقائد المسلمين دون دليل؛ لأن القرآن تضمن الأدلة بما يكفي المنصف الذي يريد الحق، أما المكابر والمعاند فلا تقنعه رؤية الشمس عياناً.

---

(١) انظر: لتفصيل هاتين القضيتين: الأدله العقلية النقلية على أصول الاعتقاد (د. سعود العريفي). والمعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها (د. عبد الله القرني).

ودلالة ما تقدم هي أن هذا الدين مبني على الأدلة العقلية المقنعة، وقد نمّى هذا التعامل المنهجي الثقة واليقين بصحة عقائده ووعده ووعيده، وحث على الدعوة إليه بالطرق البرهانية، ولهذا جاءت عقائده محررة للعقول والنفوس من الأوهام والخرافات والأساطير والعقائد الفاسدة، والتقليد الأعمى ومتابعة الآباء والأجداد دون برهان وبينة ونحو ذلك من القناعات الوهمية التي لا دليل عليها.

والغرض هنا الإشارة إلى تنمية الإسلام للوعي والإبداع والتطور، وتضمنه لذلك دون الحاجة إلى استعارة مناهج وأفكار أجنبية عن المجتمع الإسلامي.

٣ ـ سعة الاطلاع:

من يقرأ تراجم علماء السلف الصالح ومن جاء بعدهم يدرك التوسع الهائل عندهم في تلقي العلوم ودراستها، وقد رحلوا في سبيل ذلك وبذلوا الغالي والنفيس.

قال الأزهري: «كان الدارقطني ذكياً إذا ذكر شيئاً من العلم[١] في المصدر زيادة أي نوع كان، وجد عنده منه نصيب وافر، لقد حدثني محمد بن طلحة النعالي أنه حضر مع الدارقطني دعوة فجرى ذكر الأكلة فاندفع الدارقطني يورد نوادر الأكلة حتى قطع أكثر ليلته بذلك»[٢].

---

(١) أي: أي نوع كان من العلوم.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٩٣.

ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري المتوفى سنة ٥٣٥هـ، لما أسر في أيدي الروم تعلم منهم اللغة الرومية والخط الرومي. ولهذا قال عن نفسه: «ما من علم في عالم الله إلا وقد نظرت فيها، وحصلت منه بعضه أو كله»(١).

يقول الصفدي ـ عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ: «أخبرني المولى علاء الدين علي بن الآمدي، وهو من كبار كتَّاب الحساب قال: دخلت يوماً إليه أنا والشمس النفيس صاحب بيت المال ـ ولم يكن في وقته أكتب منه ـ فأخذ الشيخ تقي الدين يسأله عن الارتفاع، وعما بين الفذلكة واستقرار الجملة من الأبواب، وعن الفذلكة الثانية وخصمها، وعن أعمال الاستحقاق، وعن الختم والتوالي، وما يطلب من العامل، وهو يجيبه عن البعض ويسكت عن البعض، ويسأله عن تعليل ذلك، إلى أن أوضح له ذلك وعلله، قال: فلما خرجنا من عنده قال لي النفيس: والله تعلمت اليوم منه ما لا كنت أعلمه. انتهى ما ذكره علاء الدين»(٢).

كل هذا الاطلاع تم في صحة عقيدة، وحسن تدين، ودعوة إلى الله، وجهاد في سبيله، وهذا يدل على أن الثقافة والاطلاع لا يلزم منها فساد العقيدة والتخبط فيها، إذا تمت بعد علم صحيح، وثقة بصحة هذا الدين، وعدم انبهار بما لدى الآخر من علوم أو معارف.

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ١٩٤.

(٢) الوافي بالوفيات ـ نقلاً عن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية ص٣١٠. وقد كان ابن تيمية يجيد اللغة اللاتينية والعبرية.

يقول أبو البقاء السبكي: «أعرف عشرين علماً لم يسألني عنها بالقاهرة أحد»(١).

وفي كتب التراجم عجائب من سعة الثقافة والاطلاع على العلوم عند علماء المسلمين الأوائل ممن لم يلج في البدع والعقائد الضالة المنحرفة. وقد وجد فيهم من الحرص والشغف بالكتب قراءة وتحصيلاً الشيء العجيب، فقد كانوا يكررون قراءة بعض الكتب المهمة مئات المرات.

ويقرأون المطولات في المجالس المعدودة قراءة ضبط وتدقيق، ويدرسون الكتب مرات كثيرة وكذلك الأمر في نسخ الكتب وكتابتها.

هذه بعض الإشارات التي تدل على مدى إبداع علماء السلف وعمق علومهم واطلاعهم، والمتأمل في علمهم وعملهم يدرك أن أبرز سبب في عمق علومهم هو انتهاجهم للمنهج الرباني والسير على درب الأنبياء، وتعظيم حق الله تعالى ورسله وكتبه، فإن من جَهِل معرفة الله تعالى وحقه فهو بغيره أجهل، حتى لو تزين بلباس الثقافة والمعرفة والفكر، ومن عرف الله تعالى ودينه فإن الله تعالى يعرّفه ما سوى ذلك.

ولكن قد يقول قائل: إن المخالف في هذه القضية (الانفتاح) ـ سواء الفلاسفة، أو المتكلمون، أو العلمانيون، أو العصرانيون حديثاً ـ لا يخالف في أن الإسلام جاء بالوعي والانفتاح، بل إنه يتخذ من ذلك ذريعة لتبرير واقعه ودعوى أن ما يقوم به يوافق

---

(١) درة الحجال ٢/ ١٢٣.

الإسلام، خاصة وأن هذه المرحلة تشهد تخلي كثير من العلمانيين عن محاربة الإسلام ومصادره بصورة فاضحة مكشوفة، فقد اتجهوا إلى تبرير أفكارهم وعقائدهم والاستدلال عليها من القرآن والسُّنَّة، وذلك من خلال (تأويل) نصوصه، وقراءتها قراءة تأويلية جديدة لتوافق مذاهبهم.

وهذا القول صحيح فلم يعد الخلاف في شعار الإسلام العام وأنه يحمل كل وعي وخير وفلاح للإنسانية، ولكن الشأن في تفسيره وقراءته.

ولكن حديثي المتقدم كان المقصود به الإسلام الصحيح الذي لم يدخله التحريف والتأويل، ومحاولة التلبيس على الناس بأن طريقتهم في الانفتاح موافقة للطريقة الإسلامية يمكن كشفها من خلال عرض النتائج والأفكار والمناهج التي قالوا بها على النصوص الشرعية، والتأويل الباطل يمكن إظهار زيفه، وهذا التأويل لا يصح نسبته إلى الإسلام، وتأويلات أهل الباطل قديماً وحديثاً لا تلغي أن لفظ (الإسلام) إذا أطلق فإنه يقصد به الاستسلام التام لأمر الله تعالى كما أراده الله تعالى، ونحن نجزم عن علم ويقين أنه يمكن لنا معرفة ما أراده الله تعالى في أصول العقيدة والإيمان وقواعد الإسلام ومقاصده الكبرى، وهي ما أجمع عليه المسلمون منذ عهد الرسالة الخاتمة، ومخالفة هؤلاء الزنادقة أو المبتدعة لا تقدح في صحة هذا الاجتماع واليقين بما يتضمنه.

وكما حفظ الله تعالى لفظ القرآن والصحيح من السُّنَّة من دخول التحريف فيهما، فكذلك حفظ معنى القرآن وصحيح السُّنَّة؛

وذلك بالعلوم المعيارية المنضبطة (علم الرواية = مصطلح الحديث. وعلم الدراية = أصول الفقه)، وبهذه العلوم الضابطة لفوضى الفهم والقراءة لنصوص الوحي ينضبط ما اتفق عليه من أمور العقائد، وأصول الأحكام، والأخلاق، والأنظمة وغيرها من المحكمات المجمع عليها.

وليس كل من تأول شيئاً من النصوص يكون تأويله مقبولاً، أو معذوراً فيه، فالباطنية تأولوا النصوص الشرعية بطريقة عابثة؛ كحال دعاة العلمانية اليوم، ولم يؤثر انتسابهم إلى الإسلام على مسماه العام فإنه إذا أطلق لا يدخل فيه هؤلاء الزنادقة. وهكذا الحال في أهل البدع من المتكلمين، والصوفية، والعصرانيين ونحوهم.

٤ ـ فقه النوازل والمستجدات:

النوازل هي الوقائع الجديدة التي تطرأ في الحياة الإسلامية، وتتطلب اجتهاد الفقهاء في الربط بين الواقعة المعينة والنص الشرعي، ويكون ذلك من جهة تنقيح مناطات الأحكام وعللها، ومن جهة تحقيق المناط وتنزيل الحكم على الواقع المحدد.

فالنصوص الشرعية جاءت بقواعد كلية، وألفاظ عامة يدخل فيها ما لا يحصى من الأمثلة التي كانت موجودة عند ورود النص، أو لم تكن موجودة عند وروده ولكنها تندرج تحت قاعدة و«أصل كلي»، أو لفظ «عام» تندرج ضمن أفراده.

وهذا التعامل مع النوازل هو «الاجتهاد الشرعي»، وهو من ضروريات إحياء الدين وبقائه واستمراره وتجديده، ويكون ذلك بتصور المسألة في ذاتها تصوراً دقيقاً، وتكييفها بردها إلى أصلها

العلمي، ثم تطبيق الحكم الشرعي عليها، وذلك دليل على شمول الدين وبقائه إلى قيام الساعة.

يقول الشافعي رحمه الله تعالى: «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»[(١)]، والاجتهاد باب عظيم من الأبواب الدالة على الانفتاح العقلي الذي تميز به أهل السُّنَّة والجماعة، ولهذا حاربوا التقليد، ورفضوا إغلاق بابه، وذموا التقليد للمذاهب الفقهية والتعصب لها، فالتقليد والتعصب من علامات الانغلاق الفكري، فهو متابعة عمياء دون معرفة للدليل، وقد عد علماء السُّنَّة والجماعة من علامات الضلال اتباع الآباء والأجداد، أو الأشياخ، ومعارضة الحق بهم.

٥ ـ الموقف الواعي من التقنية الحديثة والعلوم النافعة:

تقدم بيان أن الأمر بعمارة الأرض مما جاءت به الشريعة الإسلامية وحثت عليه، ويدخل في ذلك كل العلوم والمعارف المفيدة الصحيحة، ولهذا فالتقنية والتكنولوجيا، وسائر العلوم النافعة المشتركة بين الإنسانية تعتبر من الوسائل الشرعية التي تأخذ أحكام مقاصدها وجوباً واستحباباً وإباحةً، ولا يوجد عالم معتبر من علماء المسلمين أنكر استعمال التقنية، والعلوم النافعة، والانتفاع بها.

وما يردده بعض المناوئين لأهل السُّنَّة من تحريم شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من العلماء للكيمياء فهو جهل بحقيقة الكيمياء التي تكلم فيها العلماء قديماً، فليس المقصود بها العلم المعروف اليوم، ولكن كان يقصد بها تحويل المعادن الخسيسة إلى معادن نفيسة وغير

(١) الرسالة ص٢٠.

ذلك من أنواع الحيل والسحر، أما معرفة العناصر الأساسية للأشياء فلم ينكره أحد من علماء المسلمين.

وهكذا دعوى تحريم القهوة، والعقال، والكبك، والمذياع، والبرقية، والهاتف، والميكرفون ونحوها من المباحات، والطيبات الظاهرة، فهذا كله افتراء على العلماء وظلم لهم، ومما يدخل في هذا الإطار اتهام بعض العلماء بنفي كروية الأرض، وأن القائل بها مخالف للإسلام.

وهذه الدعاوى أكثرها كذب وبهتان، وبعضها يعرض بخلاف حقيقته كمن يقول بأن العلماء حرموا تعليم المرأة، ويقصد بذلك أن العلماء يريدون أن تكون المرأة جاهلة لا تفقه شيئاً، والحقيقة أن من تكلم في تعليم المرأة قصد تعليمها بنفس طريقة تعليم الأولاد دون مراعاة للفروق بين الجنسين ولم يمنع تعليمها، ولكن تكلم في طريقة تعليمها وأسلوبه ومنهجه، وبعضها قد يكون غلو من شخص لا يعد من العلماء المعتبرين يقوم الخصوم بتضخيمها، وتعميمها على كافة أهل السُّنَّة والجماعة.

والعلمانيون العرب يحاولون بكل جهد أن يصوروا النزاع بينهم وبين أهل العلم والدين بأنه مثل الصراع بين دعاة التنوير الأوروبي ورجال الدين الكنسي الذي تم في التاريخ الغربي الحديث، ولكن هذه المحاولة الفاشلة تصطدم بالواقع العلمي والأخلاقي للعلماء والصالحين من أهل السُّنَّة والجماعة، فأكبر ما ينقمونه على العلماء أنهم كفروا مثقفاً بسبب التجديف العقدي، والطعن في الألوهية والنبوة والمعاد، أو رفضهم للنظريات الغربية في العلوم الإنسانية المبنية على فكر علماني ملحد.

رابعاً: الانفتاح المذموم (أسبابه وتجاربه)

أسباب الانفتاح المذموم:

١ ـ ضعف الإيمان والتدين:

ضعف التدين سمة بارزة في كافة التجارب التاريخية للانفتاح الفكري المذموم، ومعيار الذم في هذه التجارب هو النتائج المخالفة لأحكام الإسلام، ومنهجه الاستدلالي.

وقد أطلق السلف الصالح على التيارات البدعية التي نتجت عن التجارب الانفتاحية «أهل الأهواء»، والهوى سواء كان هوى شهوة، أو شبهة هو نتيجة ضعف الديانة والتقوى.

وضعف الديانة تدفع صاحبها إلى الهوى، والجرأة في ركوب المقالات الخطيرة دون تهيب، كما تَسُوقه إلى الإعجاب بذكائه وثقافته، واحتقار علوم الصحابة والتابعين، ولهذا قال بعضهم: إن الصحابة كانوا مشغولين بالجهاد عن تحرير المسائل العقدية وضبطها، فعلم السلف أسلم؛ لأن فيه احتياط وبعد عن الدخول في المغامرات الفكرية، وربما اعتقد البعض أن الصحابة مثل: عوام

المسلمين الصالحين المعروفين بالتعبد دون معرفة عقلية قوية قادرة على فلج الخصوم، وإزالة الإشكالات.

«فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم. وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلّا بالتكلف والانشغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء، فالمتأخرون في شأن، والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قدراً»[(١)].

ومن أبرز الأمثلة على الضعف في الديانة هو «عدم تعظيم النص الشرعي»، و«عدم تقدير علوم الصحابة والتابعين»، و«شناعة المقالات والآراء التي قالوا بها» ونحو ذلك[(٢)].

والضعف الإيماني يكتنز هزيمة نفسية، وانبهاراً بالآخر المخالف لا سيما في فترات قوة الآخر ومنجزاته، ولو كان الإيمان راسخاً لما أقام للمخالف لأمر الله تعالى وزناً، وكذلك ينتج الضعف الديني الانبهار والتأثر بفكر الآخر وثقافته، والتزين بمعرفة فلاسفته ومفكريه، وإنتاجهم الفكري، والتمدح بمعرفة مذاهبهم الجاهلية، واتخاذ هذه المعارف غاية في حد ذاتها.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٢١.

(٢) تراجع نماذج تفصيلية من ضعف التدين والمجون الأخلاقي في سير المتكلمين والفلاسفة في كتب التراجم وخصوصاً: سير أعلام النبلاء للذهبي، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر، وينظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص٢٠ ـ ٢١، ٥٢ ـ ٥٣، وقد ذكر طرفاً منها شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح الأصفهانية.

٢ ـ ضعف العلم الشرعي:

وذلك الضعف سببه اشتغالهم عن العلم الشرعي بعلوم أخرى كالمنطق والفلسفة، وكتب العلمانيين، وغيرها من العلوم التي أصبحت معرفتهم بها تفصيلية، وإدراكهم للعلوم الشرعية مجملة.

فقد أهملوا القرآن وتدبره، والسُّنَّة وفقهها، ومناهج الصحابة في الاستدلال، بل تركوا لغة واصطلاح العرب وأقبلوا على لسان المناطقة والفلاسفة فكانت النتيجة هي البدع الكبرى التي وقعوا فيها وأضلوا المسلمين بسببها.

وفي محنة الإمام أحمد حاول الجهمية جره إلى المناقشة العقلية المجردة في تقريرات عقدية إيمانية مصدرها الأصلي النص الشرعي، والعقل يؤيده ولا يعارضه فيها، ولكن الإمام أحمد فطن لأساس المسألة وهو فرض نمط من التفكير يتم بناؤه خارج النص الشرعي فرفضه بشدة، لا لكون العقل لا يسند مقاله وفكره بل لكون الهدف تغيير منهجي في التفكير الإسلامي يريدون إيجاده كبديل لمنهجية سابقة تعظم النص الشرعي ولا تخاصم العقل، بل ترى فيه سنداً قوياً كما تقدم[١].

وقد تميز أهل السُّنَّة والجماعة عن الفرق والتيارات الفكرية قديماً وحديثاً بالعناية الفائقة بالنص الشرعي قراءةً وتدبراً وفقهاً واستنباطاً وجمعاً ودراسةً بما لا يوجد له مثيل عند التيارات الأخرى، فهي لا تشتغل بالنص الشرعي للتدبر والاعتماد، بل تجعله ثانوياً سواءً في التأسيس النظري كمن يقول بتقديم العقل على

(١) يراجع ترجمة الإمام أحمد في سير أعلام النبلاء.

النقل، ويقوم بتأويل النص ليوافق العقل، أو في الممارسة العملية بحيث تكون غايته الاهتمام بمطالعة كتب العلمانيين، مع إهمال للعلم الشرعي كما يحصل عند بعض شباب أهل السُّنَّة المتأثرين بالفكر العصراني.

وأدبيات هذه التيارات الفكرية يتضح فيها الضعف الشديد بالعلم الشرعي سواءً في المنطلقات والقواعد الكلية، أو في الاستدلال التفصيلي بالنصوص.

وعلة ذلك: تهوين أهمية النصوص، وتضعيف دلالتها، ولهذا يسمي المعتزلةُ أهلَ السُّنَّة والجماعة «حشوية»، ويقصدون أنهم يكثرون من إيراد النصوص ويهملون العقل، وهذا ظلم مبين لأهل السُّنَّة والجماعة ـ يشركهم فيه بعض المنفتحين من أهل السُّنَّة ـ واتهام لهم بإقصاء العقل، مع أن أهل السُّنَّة يعتقدون أن النصوص الشرعية ليست أخباراً مجردة بل تتضمن دلالات عقلية قاطعة كما تقدم.

٣ ـ الترجمة:

الترجمة وسيلة محايدة يمكن توظيفها بصورة صحيحة، وتكون منتجاتها مفيدة، ويمكن العكس، فهي بحسب النص المترجَم، وعند التأمل في تجارب الانفتاح نجد أنه قد حصلت حركتان كبيرتان للترجمة في التاريخ الإسلامي أنتجت تيارات فكرية متعددة.

كانت الحركة الأولى في زمن الدولة العباسية، والثانية في التاريخ المعاصر لا سيما في مجموعة من المشاريع الكبرى مثل مشروع «الألف كتاب»، وهو عبارة عن مشروع لوزارة الثقافة

المصرية تمت فيه ترجمة ألف كتاب من كتب الفلسفة والفكر والاجتماع والسياسة واللغة والنفس وغيرها من العلوم الإنسانية.

وقد توافقت التجربتان على ترجمة الفكر الفلسفي، وأهملت ترجمة العلوم الطبيعية الدنيوية، فقد تم في التجربة الأولى للترجمة ترجمة كتب المنطق وكتب أرسطو وأفلاطون وغيرها من كتب الفلسفة اليونانية، وفي التجربة الثانية ترجمت كتب فولتير وديكارت وأسبينوزا ودارون وفرويد ودور كايم وغيرهم من فلاسفة ومثقفي التنوير الأوروبي.

وفي مشروع الترجمة المعاصرة صرح قادتها بأن الهدف هو التعرف على الفكر والمجتمع الغربي، وأنه لا سبيل للنهضة في التقنية والعمران، وأنماط التطور المادي إلا بالانطلاق من الفكر الفلسفي الذي أوصل إلى هذه المعطيات الصناعية، وأن محاولة الفصل بينها لن يوصل إلى نتيجة، وبالتالي فلن نستطيع النهوض إلا إذا صرنا علمانيين!!.

وهذا يدل على أن حركة الترجمة في التجربتين قد تمت على يد فكر معين يريد أن يوصل الناس إليه من خلال هذه الوسيلة المنفتحة، وهذا ما يفسر لنا الموقف السلبي لأهل السُّنَّة من الترجمة، ولهذا كانت منتجاتها ومحصلتها النهائية تصب في إناء فكر منحرف لا يمثل عقيدة الأمة ومنهجها الشرعي.

ولا أعتقد أن الموقف السلبي لأهل السُّنَّة من تجارب الترجمة قديماً وحديثاً جاء بصورة عفوية، بل إن المتتبع لها لا يجد فيها سنياً واحداً مع أن علماء الحديث والفقه واللغة وغيرها كانوا

متوافرين بشكل كثيف في المجتمع، وهم الذين يديرون دفة الحركة الفكرية والثقافية، ولكنهم كانوا يشعرون بخطورة ترجمة الفكر الفلسفي لأمة وثنية جاهلية.

وقد نفذت حركة الترجمة للفكر الفلسفي بقرار سياسي في التجربتين، ولم يتفاعل معها العلماء والمفكرون من أهل السُّنَّة، وكانت ثمار الترجمة تؤكد صواب نظرة أهل السُّنَّة؛ حيث انتشرت التيارات الفكرية المناوئة للنص الشرعي في الأمة من فئة تجهل عظمة النصوص وقيمتها، وأصبح تعظيم النصوص الشرعية مذمة يتندر به هؤلاء، وتأثر بهذه التيارات مجموعات من شباب أهل السُّنَّة المنهزمين فكرياً، وهذه الثمار تبين دور الترجمة في الانفتاح المذموم.

٤ ـ تحكم العدو بأدوات الانفتاح:

أدوات الانفتاح المعاصرة كالفضائيات والإنترنت والمنتجات الفكرية والثقافية هي نتاج العولمة الفكرية، وهي جزء من مشروع العولمة الكبير الذي تنفذه الدول الصناعية، والانفتاح الفكري هو نتيجة حتمية للعولمة، وقد كتب عن العولمة كثيراً وآثارها الاجتماعية والفكرية والسياسية على الأسرة التي هي النواة الأساسية في المجتمع، والانفتاح الفكري هو أحد إفرازات العولمة.

ولا يوجد كاتب صادق، أو متحدث مخلص يرى في العولمة خيراً محضاً على الأمة الإسلامية المستهلكة لما تنتجه العولمة، فكل الكتبة الصادقين يحذرون من مخاطرها على هوية الأمة، وأخلاقها، ودينها، وقيمها، فالممسك بمقاليدها جهات ملحدة يهمها الكسب

المادي، ونقل الحياة المادية العلمانية إلى كل بقعة تحت الشمس، وكل ما يقال في مخاطر العولمة يقال في الانفتاح الفكري ومخاطره على الأمة وعقيدتها، وإذا كان الموجه للحركة الفكرية العالمية اليوم هم أعداء الإسلام فكيف يليق بالمسلم أن يدفع بعموم الأمة لاستهلاك شرور الأمم الأخرى، وهي في مرحلة استضعاف تحتاج إلى الدفء الفكري والديني، فإذا قوي عودها واشتد فإنه يمكن الانفتاح لمن يمتلك أدوات العلم واليقين(١).

تجارب الانفتاح المذموم:

كان جيل الصحابة رضي الله عنهم هو أفضل جيل تلقى الشريعة الإسلامية وفهمها فهماً صحيحاً وعمل بها وجاهد لأجلها، وهو بحق جيل فريد، وهو أيضاً الجيل القدوة الذي عايش الإسلام قولاً وعملاً وتصوره كما أراده الله تعالى، وكان لهذا التميز أسباب كثيرة منها: عدم فساد فطرته بالأفكار والمناهج والنظريات الفلسفية التي هي من خرص العقول، وأوهام التفكير البشري العاجز، وكذلك جودة فهومهم، وسلامة صدورهم، وغير ذلك مما حباهم الله تعالى إياه من الصفات والأخلاق.

ولما أُنزل القرآن الكريم عليهم فهموه فهماً فطرياً طبيعياً بعيداً عن العُقَد الفكرية، والوساوس الشيطانية التي لعبت بعقول كثير من الأمم ممن كان حولهم مثل: الرومان، والفرس، والهنود وغيرهم،

---

(١) كلامنا هنا هو في الانفتاح الاختياري أما الاضطراري فإنه يتم التعامل معه بثنائية المناعة والممانعة معاً.

وتمثلوا الشريعة واقعاً عملياً في كل جوانبها وأنحائها، ومنها الجانب الفكري الذي فتح آفاق الإبداع أمامهم على مصراعيه وفق أوامر الشريعة وتعليماتها.

ولهذا لم يحتاجوا إلى أي أمة من الأمم حولهم، لشعورهم بكمال دينهم، ولمعرفتهم التامة به، ولعلمهم أنه لا نجاة في كل جوانب الحياة ـ ومنها الفكر ـ إلا بهداية الله تعالى.

والمتأمل في الوحي الرباني يجد فيه الإجابة الشافية على أعقد المعضلات الفلسفية، والإرادات النفسية الروحانية. والتصورات الفلسفية بين الأمم متفقةٌ في الموضوع، وإن كانت مختلفة في الآراء والنتائج التي توصلت إليها، وفي الوحي المعصوم إجابات صادقة، موثقة المصدر لكل موضوع فكري فلسفي مما تحتاجه الأمة، وتريد معرفة وجه الحق فيه، ولم تحصل الانحرافات والضلالات عند فئات من المسلمين إلا بسبب عدم معرفة أحكام الإسلام وعقائده بصورة صحيحة، أو عدم الثقة بها مع الانبهار والانهزامية أمام الآخر والشعور بقدرته على الحل لغوامض الأفكار ودقيقها.

ثم ظهر بعد الصحابة ﷺ، والقرون المفضلة أقوامٌ انحرفوا عن جادة الحق وتنكبوا الصراط المستقيم بأسباب كثيرة منها الانبهار بما لدى الأمم الأخرى من العلم والفكر والنظر، والانفتاح عليهم للتلقي والاستمداد مما عندهم.

ولكونهم من المسلمين اقتضى ذلك محاولة التوفيق بين ما تلقوه وما يدينون به فظهر «التأويل» كأداة فعالة للجمع والتوفيق،

فألغوا دلالات النصوص، ونزلوها على غير وجهها الصحيح. وقد دعاهم الانفتاح الفكري على أفكار الأمم الأخرى إلى إهمال نصوص الوحيين، والانشغال بعلوم من انفتحوا عليه.

وفيما يأتي إطلالة على هذه الاتجاهات باختصار:

١ ـ التجربة الفلسفية:

وكانت على يد طائفة من المنتسبين للإسلام درسوا الفكر الإغريقي اليوناني وتشربوه وترجموا كتبه وشرحوها واعتنقوا نظريات الفلسفة اليونانية، ومن أولئك: الكندي، والفارابي، وابن سينا، وابن رشد وغيرهم(١).

يقول الشهرستاني: «قد سلكوا كلهم طريقة أرسطو في جميع ما ذهب إليه وانفرد به، سوى كلمات يسيرة ربما رأوا فيها رأي أفلاطون»(٢). ومن المعلوم أن أرسطو وأفلاطون وثنيون ليس لهم دين رباني ولا كتاب معصوم، وكل عقائدهم من نتاج العقل فهو رسولهم، وما أوصلهم إليه فهو دينهم(٣).

وقد كفرهم الغزالي في تهافت الفلاسفة بثلاث مقالات:

١ ـ القول بقدم العالم.

٢ ـ إنكار علم الله تعالى بالجزئيات.

---

(١) انظر: أسماء آخرين من الفلاسفة في الملل والنحل ٢/٤٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢/٤٩.

(٣) المصدر السابق ٢/٣٦٩، وقد أخرجهم من أقسام أهل الكتب السماوية والأديان التي أصلها رباني إلٰهي.

٣ ـ إنكار البعث الجسماني[١].

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية طريقتهم في نصوص الأنبياء فقال: «فأهل الوهم والتخييل هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله وعن اليوم الآخر، وعن الجنة والنار، بل وعن الملائكة، بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه، لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله جسمٌ عظيم، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيماً محسوساً، وعقاباً محسوساً، وإن كان الأمر ليس كذلك في نفس الأمر؛ لأن من مصلحة الجمهور أن يخاطبوا بما يتوهمون به ويتخيلون أن الأمر هكذا، وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور إذا كانت دعوتهم ومصلحتهم لا تمكن إلا بهذه الطريق. وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل، كالقانون الذي ذكره في رسالته الأضحوية»[٢].

ثم من هؤلاء من يقول: النبي كان يعلم الحق، ولكن أظهر خلافه للمصلحة، ومنهم من يقول: ما كان لا يعلم الحق كما يعلمه نظار الفلسفة وأمثالهم، وهؤلاء يفضلون الفيلسوف الكامل على النبي، ويفضلون الولي الكامل الذي له هذا المشهد على النبي، كما يفضل ابن عربي الطائي خاتم الأولياء ـ في زعمه ـ على الأنبياء، وكما يفضل الفارابي، ومبشر بن فاتك، وغيرهما الفيلسوف على النبي[٣].

---

(١) انظر: تهافت الفلاسفة ص٢٥٤.
(٢) درء التعارض ١/٨، ٩.
(٣) انظر: المصدر السابق ١/٩.

وقد كان الفارابي يقول: ببقاء الأنفس، وأحياناً يقول: ببقاء الأنفس العالمة دون الجاهلة[١]، وهذا إنكار صريح للبعث واليوم الآخر.

وهؤلاء الفلاسفة درسوا الفلسفة اليونانية بدقه بالغة مع الإعراض عن الوحي، ولهذا نجد عامة مصنفاتهم في الفلسفة[٢].

يقول ابن سينا: «وقرأت كتاب «ما بعد الطبيعة» فأشكل علي حتى أعدت قراءته أربعين مرة، فحفظته ولا أفهمه، فأيست، ثم وقع لي مجلد لأبي نصر الفارابي في أغراض كتاب «ما بعد الحكمة الطبيعية» ففتح علي أغراض الكتب ففرحت»[٣].

قال الذهبي عن ابن سينا: «وقد كفّره الغزالي في كتاب «المنقذ من الضلال»، وكفّر الفارابي»، وقد تتلمذ هؤلاء الفلاسفة على النصارى والوثنيين، فالفارابي «لقي (متّى بن يونس) صاحب المنطق، فأخذ عنه، وسار إلى حرَّان فلزم بها يوحّنا بن جيلان النصراني» وكان الفارابي مغنياً بارعاً في ضرب العود»[٤]. وبلغ من الإلحاد ـ عندهم ـ أنَّ الكندي كما يقال: «هَمّ بأن يعمل شيئاً مثل القرآن، فبعد أيام أذعن بالعجز»[٥].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ٨٦.
(٢) انظر: في كتبهم: سير أعلام النبلاء (ابن سينا) ١٧/ ٥٣٣، (الفارابي) ١٥/ ٤١٨، ابن رشد ٢١/ ٣٩.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٣٢.
(٤) انظر: المصدر السابق ١٥/ ٤١٧، ١٧/ ٥٣٥، وهو مثل الكندي صاحب الموسيقى، المصدر السابق نفسه ١٢/ ٣٣٧.
(٥) المصدر السابق ١٢/ ٣٣٧، وقد كان منجماً.

وكل ما تقدم حصل لغرض الانفتاح الفكري على الأديان الأخرى وفلسفتها فكانت النتيجة الإلحاد وتعلم التنجيم، والتتلمذ على النصارى والوثنيين مع الجهل بالعلوم الشرعية والعربية.

٢ ـ التجربة الكلامية:

وقام بها طائفة من المسلمين اشتغلوا بمناظرة الفلاسفة وأهل الأديان الأخرى بنفس الطريقة والمنهج، مع الجهل بالشريعة الإسلامية أدى بهم ذلك إلى التزام لوازم فاسدة، فتكونت بذلك ـ عندهم ـ أصول بدعية في أغلب أبواب العقيدة. وكذلك تكونت أدلة بدعية أوصلتهم إلى مخالفة السُّنَّة في كثير من المسائل. ولعل من أبرز العوامل التي أثرت في انحراف المتكلمين: الالتقاء بأصحاب الديانات والمذاهب الأخرى، والتأثر بها، ودخول الزنادقة من أبناء البلاد المفتوحة في الإسلام ـ نفاقاً ـ بغية الإفساد لعقيدة أهله.

قال خلف سليمان البلخي: «كان جهم من أهل الكوفة، وكان فصيحاً، ولم يكن له نفاذ في العلم، فلقيه قوم من الزنادقة فقالوا له: صف لنا ربك الذي تعبده، فدخل البيت لا يخرج مدة، ثم خرج وقال: هو هذا الهواء مع كل شيء»[١]. وكان للترجمة أثرٌ بالغ الخطورة في تكون المناهج الكلامية، وليست الخطورة في الترجمة ذاتها بل في موضوعها وهو ترجمة الكتب الفلسفية[٢]، ولاتخاذها مصدراً للتلقي. ورافق الانفتاح على الفكر اليوناني

---

(١) ذكرها مطولة مفصلة الإمام أحمد في الرد على الجهمية ص١١، وانظر: فتح الباري ١٣/ ٢٩٥، وعزاه للرد على الجهمية لابن أبي حاتم.

(٢) انظر: صون المنطق والكلام ص٧، ٨.

ـ بحجة النقد والرد والاطلاع ـ الجهل بالكتاب والسُّنَّة وعلومها، فكانت النتيجة هي الوقوع في الأهواء والبدع.

يقول ابن تيميّة: «ومن المعلوم أن المعظمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونهما هم أبعد الناس عن معرفة الحديث... (و) هذا أمر محسوس بل إذا كشفت عن أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله وبواطن أموره وظواهرها، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه، وحديث مكذوب موضوع عليه... حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل ربما ذكرت عنده آية، فقال: لا نسلم صحة الحديث! وربما قال: لقوله عليه السلام كذا، وتكون آية من كتاب الله، وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر، وحدثني ثقة أنه تولى مدرسة مشهد الحسين بمصر بعض أئمة المتكلمين رجل يسمى شمس الدين الأصبهاني شيخ الإيكي فأعطوه جزءاً من الربعة فقرأ بسم الله الرحمٰن الرحيم ﴿الٓمٓصٓ ①﴾ حتى قيل له: ألف لام ميم صاد»[1]. ولا غرابة أن يقول الغزالي عن نفسه: «أنا مزجى البضاعة في الحديث»[2]، وهذا حالهم، ولهذا قال ابن العربي عن شيخه الغزالي: بأنه دخل في بطون الفلاسفة فلم يخرج منها[3].

وقد ذم العلماء علم الكلام وأهله ذماً شديداً، لا لكونه

---

(١) نقض المنطق، مجموع الفتاوى ٤/ ٩٥.
(٢) درء التعارض ١/ ٥.
(٣) المصدر السابق.

استعمل مصطلحات جديدة، أو ناقش قضايا عقلية جديدة، بل لكون معانيه باطلة تتضمن ما يناقض الوحي، ويوقع في الابتداع في الدين.

وللازدواجية المقيتة التي فرضها المتكلمون بين الوحي والعقل فقد اتسموا بالتناقض في الأقوال والآراء، وكثرة الجدل واتباع المتشابه، والتعسف في التأويل والغلو في تعظيم العقل واعتباره مصدراً للتلقي، وقلة تعظيم النصوص الشرعية، وكثرة الشك والتوقف والاضطراب والحيرة مما دعا كثيراً من كبار المتكلمين للرجوع عن مناهجهم الكلامية، وكثرة التفرق والاختلاف بينهم.

كل هذه السمات وغيرها عند المتكلمين إنما حصلت بسبب البعد عن المنهج الشرعي، والجهل العظيم بمفاهيم القرآن والسُّنَّة، والانفتاح على أفكار ومناهج الضالين، التي هي من الشبهات المضلة، وبآثار الانفتاح المذموم ندرك ضرره وخطورته.

وهذا يدل على أن فكرة الانفتاح فكرة قديمة تظهر بين الحين والآخر، إما للجهل بالدين وتعظيم الآخر والانهزام بين يديه، أو للإعجاب بالنفس ومحاولة اكتشاف المجهول، أو لأي داع من الدواعي الأخرى. وقد برزت آثارها فيهم واضحة لمن قرأ تاريخهم ومقالاتهم وما آلت إليه مناهجهم من الضلال والبعد عن الحق، ومن مقالاتهم:

ـ تقديم العقل على النقل واعتباره المصدر الأول لتلقي العقيدة.

ـ عدم قبول خبر الآحاد في العقيدة، والقول بأن الدلالات

اللفظية لا تفيد اليقين إلا بتجاوز عقبات مثل: نفي الاشتراك والمجاز والمعارض العقلي ونحو ذلك، وبهذا يكونون قد ردوا المتواتر والآحاد في الاستدلال على العقيدة.

- تأويل أسماء الله تعالى وصفاته أو بعضها.

- القول بنفي القدر، أو القول بالجبر في باب القضاء والقدر.

- اعتبار الإيمان تصديقاً قلبياً دون قول اللسان وعمل القلب والجوارح.

- قول المعتزلة بوجوب الأصلح على الله تعالى، وأن الوجوب لا يكون إلا بالعقل استقلالاً.

- حصر التوحيد في الربوبية والصفات وإهمال توحيد الألوهية، وبناء على ذلك حصروا الشرك في الربوبية دون الألوهية، وبرروا الشركيات العملية بكونها لا تقدح في التوحيد (أي: الربوبية!).

- والقول بعدم التفريق بين النبي الصادق والمدعي الكاذب إلا بالمعجزة، والقول بعدم الفرق بين المعجزة والسحر وغيره من الخوارق إلا بدعوى النبوة في الأول دون الثاني ولو ادعاها الثاني لسلب هذه الخوارق ولم تحصل له.

ونحو ذلك من الأقوال المنحرفة عن السُّنَّة النبوية.

ومما ينبغي الوقوف عنده هو ظاهرة التعبير عن الحيرة والاضطراب والندم على الاشتغال بعلم الكلام، والرجوع عنه، وهذه الظاهرة تستدعي التأمل والتفكير فقد ظهرت في شخصيات كبيرة مثل: أبي المعالي الجويني، والغزالي، والشهرستاني،

والرازي، وغيرهم، وهي شخصيات مركزية في التجربة الكلامية، وهذه الظاهرة تدل على أن تجربة الانفتاح الفكري على الفكر الفلسفي أضرت بهم إضراراً كبيراً في اليقين العقدي، والاستدلال المنهجي، والالتزام الإيماني، ولو تتبع الباحث مفردات كلماتهم وتعبيراتهم لوجد الشعور بالحيرة والشك الاعتقادي، والبؤس والاضطراب بسبب البعد عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأن الحماس المندفع نحو العقليات، والغرور القاتل بالقدرات الذهنية قد انطفأ بعد أن وصل مداه الأخير، وتشعب في أودية التيه والبعد عن المنهج الشرعي.

ولهذا قال ابن رشد الحفيد: «ومَنْ الذي قال في الإلهيات ما يُعتد به؟، وأبو الحسن الآمدي في عامة كتبه هو واقف في المسائل الكبار يزيّف حجج الطوائف ويبقى حائراً واقفاً»[١].

وقد رجع بعض أئمة الكلام المعروفين عنه لما رأوا التيه والحيرة وعدم الوصول إلى اليقين فيه، وأختار منهم ما يلي:

ـ قال نعيم بن حماد (ت٢٢٩هـ): «أنا كنت جهمياً فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبت الحديث عرفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل»[٢].

ـ وثبت أن أبا الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ) رجع عن مذهب المعتزلة إلى مذهب ابن كُلّاب، ثم إلى منهج السلف في الجملة[٣].

---

(١) درء التعارض ١/ ١٦٢.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٩٧.

(٣) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ٣٦١ ـ ٤٠٩.

ـ وقال إمام الحرمين الجويني ـ في مرضه الذي مات فيه بنيسابور ـ: «اشهدوا عليّ أني رجعت عن كل مقالة قلتها أخالف فيها ما قال السلف الصالح، وإني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور»[(١)].

ـ وقال ـ أيضاً ـ: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به»[(٢)].

ـ وقال ـ أيضاً ـ: «قرأتُ خمسين ألفاً في خمسين ألفاً، ثم خلّيت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة، وركبت البحر الخضم، وغصت في الذي نهى أهل الإسلام، كل ذلك في طلب الحقّ، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن فقد رجعت إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطيف برّه، فأموت على دين العجائز، ويختم عاقبة أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص: لا إلـٰه إلا الله؛ فالويل لابن الجويني»[(٣)].

ـ وقال الشهرستاني: «أما بعد فقد أشار إلي من إشارته غنم، وطاعته حتم، أن أجمع له مشكلات الأصول، وأحل له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول؛ لحسن ظنه بي أني وقفت على نهايات النظر وفزت بغايات مطارح الفكر ولعله استسمن ذا ورم ونفخ في غير ضرم، لعمري:

---

(١) انظر: التسعينيّة ص٣٠٠، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧٤.

(٢) انظر: نقض المنطق ص٦١، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧٤، وشرح الطحاوية ص١٧٠، ت: الأرناؤوط.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧١، ودرء التعارض ٨/ ٤٧، ونقض المنطق ص٦١، وانظر: ما نقله عنه الفقيه غانم الموشيلي، في ذات الموضوع: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧٣، وصون المنطق والكلام ص١٨٣.

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيّرتُ طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سنّ نادم»[١]

وقال: «عليكم بدين العجائز فهو من أسنى الجوائز»[٢].

ـ وقال أبو حامد الغزالي: «أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام»[٣].

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا تجد أبا حامد ـ مع فرط ذكائه وتألهه، ومعرفته بالكلام والفلسفة، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف ـ ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف، ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف[٤]، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث، ومات وهو يشتغل في صحيح البخاري»[٥].

ـ وقال الفخر الرازي ـ عن العلم الإلٰهي ـ:

«ومَنْ الذي وصل إلى هذا الباب أو ذاق من هذا الشراب؟، ثم أنشد:

---

(١) نهاية الإقدام، المقدمة، ص٣، ٤. وقد عارض العلاّمة الصنعاني هذين البيتين بقوله:
لَعلّكَ أهملت الطواف بمعهد الرّ سولِ ومن والاهُ من كل عالم
فما حار من يهدي بهدي محمدٍ ولستَ تراه قارعاً سِنّ نادمِ

(٢) نهاية الإقدام ص٤.

(٣) انظر: نقض المنطق ـ مجموع الفتاوى ٤/٢٨، ونقض المنطق، ت: محمد عبد الرزاق حمزة، وسليمان الصنيع ص٢٥.

(٤) رجوعه عن الكلام إلى هذه الطريقة ذكره في كتابه «المنقذ من الضلال».

(٥) درء التعارض ١/١٦٢، وانظر: نقض المنطق ص٥٤ ـ ٥٥، ٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٨، وانظر في نقده للكلام: إلجام العوام عن علم الكلام، والإحياء.

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلاميّة، والمناهج الفلسفيّة، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ﴾ [فاطر: ١٠]، واقرأ في النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠]، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»(١).

ـ قال الخونجي ـ لما حضره الموت ـ: «ما عرفت مما حصّلته شيئاً سوى أن الممكن مفتقر إلى مرجّح، ثم قال: الافتقار وصف سلبي، أموت وما عرفت شيئاً»(٢).

ـ وقال الخسروشاهي لبعض الفضلاء ـ ودخل عليه يوماً ـ ما تعتقد؟ قال: ما يعتقده المسلمون، قال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟! فقال: نعم، فقال: اشكر الله على هذه النعمة، ولكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخضل لحيته»(٣).

---

(١) انظر: درء التعارض ١/ ١٦٠، والفتوى الحموية، مجموع الفتاوى ٥/ ١١، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠١.
(٢) انظر: درء التعارض ١/ ١٦٢، وشرح الفقه الأكبر ص٦.
(٣) انظر: شرح الطحاوية ص١٧١، ت: الأرناؤوط.

ـ وقال ابن واصل الحموي: «أستلقي على قفاي وأضع الملحفة على نصف وجهي، ثم أذكر المقالات وحجج هؤلاء وهؤلاء، واعتراض هؤلاء وهؤلاء، حتى يطلع الفجر، ولم يترجّح عندي شيء»[١].

وهذه الحيرة التي نالت هؤلاء الأذكياء تحصل لكل من أخذ علم الكلام والجدل منهجاً متّبعاً في العقيدة، ولا يَخْلُص الإنسان منها إلّا بالالتزام بهدي الكتاب والسُّنَّة.

وقد شرح ذلك أحد الأذكياء في تجربة مُرّة، وكيف استطاع التخلص من هذه الحيرة ـ بمعونة الله تعالى ـ.

يقول الإمام محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني: «فإني ما زلتُ مشغوفاً بدَرْك الحقائق، مشغولاً بطلب المعارف، مؤثراً الطلب لملازمة الأكابر، ومطالعة الدفاتر، والبحث عن حقائق مذاهب المخالفين، والتفتيش عن تلخيص أعذار الغالطين، محسّناً في ذلك للنيّة، متحرّياً فيه لطريق الإنصاف السويّة، متضرّعاً إلى الله تضرّع مضطرٍّ محتار، غريق في بحار الأنظار، طريح في مهاوي الأفكار، قد وَهَبْتُ أيام شبابي ولذاتي، وزمان اكتسابي ونشاطي؛ لكدورة علم الكلام والجدال، والنظر في مقالات أهل الضلال، حتى عرفتُ صحة قول من قال:

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيّرتُ طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائرٍ على ذقن أو قارعاً سنّ نادم»

---

(١) انظر: تفسير سورة الإخلاص ـ لابن تيميّة ـ مجموع الفتاوى ٢٤٦/١٧، شرح العقيدة الطحاوية ص١٧١، ت: الأرناؤوط.

وسبب إيثاري لذلك، وسلوكي تلك المسالك: أنّ أول ما قرع سمعي، ورسخ في طبعي: وجوب النظر، والقول بأنّ من قلّد في الاعتقاد فقد كَفَر، فاستغرقتُ في ذلك حِدّة نظري، وباكورة عمري، وما زلتُ أرى كل فرقة من المتكلمين تداوي أقوالاً مريضة، وتقوّي أجنحة مَهِيضة، فلم أحصل على طائل، وتمثلت فيهم بقول القائل:

كلٌّ يداوي سقيماً من مقالته فَمَن لنا بصحيح ما به سَقَمُ

فرجعت إلى كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وقلتُ: لا بُدَّ أن يكون فيها براهين، وردود على مخالفي الإسلام، وتعليم وإرشاد لمن اتبع الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام. فتدبّرتُ ذلك، فوجدتُ الشفاء كلّه؛ دِقَّه وجِلَّه، وانشرح صدري، وصلح أمري، وزال ما كنتُ به مبتلى، وأنشدتُ متمثِّلاً:

فألقتْ عصاها واستقرَّت بها النوى كما قرَّ عَيْناً بالإيابِ المسافرُ»[(١)]

٣ ـ التجربة العلمانية والعصرانية:

يراد بهذه التجربة تلك الحركة الفكرية المنفتحة على الحضارة الغربية وفكرها مما أدى إلى تأويل نصوص الوحي ليوافق متطلبات العصر وحاجاته. والفرق بينهما أن العلمانية بنت رؤيتها خارج الدين ولكنها احتاجت إليه عندما تنامت ظواهر التدين والاستقامة والعودة إلى الله في الأمة، فشعر العلمانيون أن مواجهة التدين غير مقدور عليها، ولهذا قاموا بتأويل النص الشرعي بأدوات خارجية غريبة على العلوم الإسلامية، أما العصرانية فقد قامت بالتأويل

(١) العواصم والقواصم ١/٢٠١، ٢٠٢.

بأدوات شرعية ولكنها وظفتها بمنهجية بدعية ليتوافق النص مع الواقع، وهناك ثمة تشابه بين الفلاسفة والمتكلمين قديماً والعلمانيين والعصرانيين حديثاً في الانفتاح على الآخر (الفلسفة اليونانية قديماً، أو الحضارة الغربية حديثاً)، وتأويل النصوص وليّ أعناقها لتوافق الآراء والأفكار الجديدة الحادثة بسبب هذا الانفتاح.

والفكر العصراني هو: حركة تجديد واسعة نشطت داخل الأديان الكبرى (اليهودية، والنصرانية، والإسلام) عرفت في الفكر الغربي باسم (modern ism)، وهي مبنية على الاعتقاد بأن التقدم العلمي والثقافة المعاصرة يستلزمان إعادة تأويل التعاليم الدينية التقليدية على ضوء المفاهيم المعاصرة أو مفاهيم العقل عموماً، ومحاولة تأويل النصوص ليتوافق مع هذا القول أو ذاك.

وجذور هذا الفكر يعود إلى الفلاسفة والمتكلمين كالمعتزلة ودعاة تقديم العقل على النص عموماً[١].

وهم أمشاج فكرية مختلطة: منهم العلماني اللاديني المتستر بالدين، ومنهم الإسلامي المنحرف في طريقة الاستدلال ومنهجه.

وقد بدأت حركة العلمانية، والعصرنة في العالم الإسلامي منذ بوادر النهضة في العالم العربي والإسلامي على يد المبتعثين الأوائل، ثم تطور منهج ما يسمى «التنوير»، واختلف عن حاله الأول إلى أوضاع مأساوية مناقضة للإسلام من أصوله وجذوره.

---

(١) انظر: جذور الاتجاه العصراني في: كتاب العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، لمحمد الناصر، وغيره.

يقول الأستاذ محمد قطب: «نحسب الأجيال الأولى من (التنويريين) رفاعة الطهطاوي وأمثاله كانوا مخلصين، والله أعلم بهم... لم يكن في قلوبهم ذلك الحقد الأسود على الإسلام، الذي اكتسبه المتأخرون منهم الذين يتحدثون عن المسلمين في شماتة ظاهرة لا حياء فيها، ويتحدثون عن الإسلام كأنه العدو الأكبر الذي لا بد من إزالته من الأرض! ولكن الإخلاص وحده لا يغني إذا كان المنهج غير صحيح، لقد رأوا واقع أمتهم السيئ، وكانوا راغبين حقاً في إنقاذ أمتهم: الأمة الإسلامية على وجه التحديد بصفتها تلك، لا بأي صفة سواها، وظنوا أن السبيل الأوحد للإنقاذ هو تقليد أوروبا. فكان خطؤهم في طريقة التفكير، وليس من فساد في الضمير، وكان الخطأ ناشئاً من الهزيمة الروحية التي استولت على أرواحهم تجاه الغرب والحضارة الغربية، ولم يكونوا من أولي العزم... لذلك لفّتهم الدوامة وذهبت بهم كل مذهب فلم يقووا على مقاومتها وتحديد مسارهم الذاتي في داخلها. أما المحدثون فلهم شأن آخر! إنهم ليسوا حريصين على إنقاذ أمتهم (الإسلامية) بصفتها تلك، بل هم على العكس من ذلك حريصون على إبعاد هذه الأمة عن الإسلام، باعتبار أن هذا هو العلاج الذي لا علاج غيره لما أصاب الأمة من الأمراض، فهم سابحون مع تيار الغرب برغبة ووعي، ويعلمون على وجه التحديد ماذا يريدون؟»[(١)].

لقد تبنى العلمانيون كافة الآيديولوجيات الغربية بكافة أطيافها

---

(١) قضية التنوير في العالم الإسلامي ص٣٣، ٣٤.

فظهر فيهم: الشيوعي، والليبرالي، والحداثي، ونشروا هذه المناهج في العالم الإسلامي، وتعاونوا مع الاستعمار في بناء المؤسسات التعليمية والفكرية على نظريات غربية إلحادية في كافة المجالات الفلسفية والأدبية والنفسية والاجتماعية. حتى ظهر من يدعو لنظرية الارتقاء والتطور (مذهب دارون) التي حاربها علماء الأحياء الغربيون المنصفون، وغطى هؤلاء كافة الوسائل الإعلامية كالصحافة والتلفاز ودور النشر، والمحاضن التربوية كالمدارس والمناهج والجامعات والمؤسسات العلمية المستقلة، والمؤسسات الفكرية والثقافية الرسمية وغير الرسمية، المحلية والإقليمية والدولية.

ولعلي أُمثل لنموذج من هؤلاء وهو طه حسين حيث يقول: «إن سبيل النهضة واضحة مستقيمة ليس فيها عوج ولا التواء، وهي أن نسير سيرة الأوربيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أنداداً، ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يحب منها وما يكره، وما يحمد منها وما يعاب»(١). وهذا المؤصِّل لمنهج الثقافة والحضارة المستقيمة ـ حسب زعمه ـ! يعتبر من رواد النهضة ورموزها المميزين.

وأبرز إنجازات حركة العلمانية الكبرى كما يريدون هي:

١ ـ تحرير المرأة.

٢ ـ حرية الفكر.

٣ ـ الحرية السياسية.

---

(١) مستقبل الثقافة في مصر ص٤٦، القاهرة.

ونتائج هذه الإنجازات هي:

١ ـ إفساد المرأة وخروجها عن الفطرة والطبيعة الإنسانية في كينونتها.

٢ ـ انتشار الكفر عن طريق تبني المذاهب الفكرية المعاصرة باسم حرية الفكر، وإعلان الإلحاد ومعارضة رب العالمين في خبره وأمره.

٣ ـ الحكم بغير ما أنزل الله، وتشريع الأهواء البشرية للحكم بين الناس، والعمالة للغرب الكافر، ومحاصرة الإسلاميين والضغط عليهم، وحماية الغرب الكافر عن طريق محاربة الإعداد للخروج من المأزق الحضاري والعسكري للأمة، والتبعية الحمقاء للغرب في كل شيء وإن صغر.

وإذا أردنا أن نتصور مناقضة دعاة العلمانية لأصول الدين وقواعده الكبرى فيمكن أن نأخذ نماذج لأقوالهم، ومن ذلك:

يقول حسن حنفي: «يمكن للمسلم المعاصر أن ينكر كل الجانب الغيبي في الدين، ويكون مسلماً حقاً في سلوكه»[١].

ويقول محمد أحمد خلف الله: «فلقد حرر الإسلام العقل البشري من سلطان النبوة من حيث إعلان إنهائها كلية، وتخليص البشرية»[٢].

---

(١) قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر ص٩١.

(٢) الأسس القرآنية للتقدم ص٤٤.

ومن أبرز الأمثلة على التبعيّة الفكرية في الفكر العربي المعاصر: الاتجاه الحداثي الجديد في التعامل مع النص الشرعي، يقول محمد أركون: «فالقرآن نص مفتوح على جميع المعاني، ولا يمكن لأي تفسير، أو تأويل، أن يغلقه، أو يستنفذه بشكل نهائي»[١].

ويعتمد الفكر الحداثي الجديد على تاريخيّة النص القرآني، وأن المعاني المعروفة في كتب التفسير في النصوص لم يعد لها مكان في العصر الحديث، ولهذا فلا بد من الاعتماد على قراءة جديدة للنص، يقول أركون أيضاً: «إن القراءة التي أحلم بها هي قراءة حرة إلى درجة التشرد والتسكع في كل الاتجاهات، إنها قراءة تجد فيها كلّ ذات بشرية نفسها»[٢].

وبناء على هذا فلا توجد حقيقة مطلقة للمعاني القرآنية بل هي أمور نسبيّة، وفي ذلك يقول أركون: «إن القول أن هناك حقيقة إسلامية مثالية وجوهرية مستمرة على مدار التاريخ وحتى اليوم؛ ليس إلا وهماً أسطورياً لا علاقة له بالحقيقة والواقع»[٣].

وقد قام هذا الاتجاه بعملية تأويل واسعة للمحكمات الشرعية يماثل ما قام به الباطنيون القدامى[٤]، وهذه التأويلية الجديدة هي

---

(١) تاريخية الفكر العربي الإسلامي ص١٤٥.

(٢) الفكر الأصولي واستحالة التأصيل ص٧٦.

(٣) الفكر الاسلامي نقد واجتهاد ص٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٤) انظر كتابات: محمد شحرور، ومحمد سعيد عشماوي، ونصر أبو زيد، وعبد المجيد الشرفي، ومحمد الشرفي، ومحمد أركون وغيرهم.

تطوّر جديد في الفكر العربي العلماني المعاصر يعتمد على هدم الأصل بالأصل نفسه[١].

ويدخل في هذه المدرسة كافة المشاريع الفكرية الجديدة مثل: مشروع حسن حنفي في تجديد التراث، ومشروع محمد أركون في نقد العقل الإسلامي، ومشروع محمد عابد الجابري في نقد العقل العربي، ومن قلدهم مثل نصر أبو زيد، وعبد المجيد الشرفي، ومحمد الشرفي، وقد قامت المدرسة التونسية بتوجيه الدراسات الجامعية إلى التأويل التفصيلي للنصوص الشرعية في قضايا المرأة والميراث والحجاب وغيرها، ولهم أعمال وأنشطة واسعة في هذا الإطار.

وكما وجد في المدرسة الكلامية اعترافات بالحيرة والاضطراب والتيه فقد وجد في الاتجاه الفلسفي المعاصر اعترافات كثيرة من هذا النوع، أذكر منها كلاماً للدكتور حسن حنفي يبين فيه نتاج الفكر العلماني العربي فيقول: «منذ أكثر من قرنين من الزمان نترجم، ونعرض، ونشرح، ونفسّر التراث الغربي دون أن نأخذ منه موقفاً صريحاً واضحاً. ما زال موقفنا موقف الناقل، عصر الترجمة لدينا لم يتوقف بعد... وما زال أكبر مشروع لدينا إلى وقت قريب هو النقل، والذي سميناه ترجمة الأعمال الكاملة لكبار المفكرين في الغرب، ويظل أكبر مشروع لنا في ثورتنا الحديثة هو ترجمة (الألف

---

(١) للتوسع في آراء هذ الاتجاه، انظر: العلمانيون والقرآن الكريم، د. أحمد الطعان، وظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر، د. خالد السيف.

كتاب) نقلاً عن المؤلفات الغربية. . . وكأننا محكوم علينا بالنقل، عاجزون عن الإبداع، دورنا في التاريخ هو دور التلميذ والمتعلم والصبي. أما الأستاذ والمعلم الكبير. . . لقد أصبحنا وكلاء حضاريين للغرب، وأصبح حامل العلم والفكر لدينا هو الذي يبدأ حياته الفكرية بذكر أكبر عدد ممكن من الأسماء والمذاهب الفكرية من الغرب منتسباً إلى أحدها، داخلاً في معاركها، داخلاً فيما لا شأن له به، حاشراً نفسه في معارك لم ينشئها، ولم يكن طرفاً فيها. . . وتنتشر المصطلحات بين الباحثين الشباب فيشعرون بضالتهم أمامها: الهرمنيوطيقا، الاستطيقا، الأسلوبية، البنيوية، التفكيكية، الفينومينولوجيا، الأنثروبولوجيا، الترانسندتلية، وتكثر عبارات: التمفصلات، التمظهرات، الابتسمية، الدياكرونية، السنكرونية. . . إلخ، وأصبح المثقف هو الذي يلوك بلسانه معظم هذه المصطلحات»(١) هذا الكلام لم يصدر من عالم سلفي يبين حقيقة الانفتاح الذي ولجه هؤلاء، ولو كان القائل عالماً سلفياً لقالوا عنه متخلف ديماغوجي لا يعرف الفلسفة والفكر المعاصر، لكن القائل هنا لا يمكن أن يوصف بهذا، والحقيقة أن نتاج هذه التجربة أبعد من التقليد والهزيمة النفسية بالمصطلحات والأسماء الأجنبية؛ لأن المقالات والأفكار الكفرية التي قالوا بها أشد فتكاً.

ومن أبرز الفلاسفة المعاصرين الدكتور سليمان دنيا؛ كتب وحقق عدداً من النصوص الفلسفية، فقد رجع في آخر عمره وندم

---

(١) مقدمة في علم الاستغراب، ص٢٩، وفي الكتاب مواضع متعددة تعتبر شواهد على حالة الانفتاح العلمانية ونتائجها.

على ضياع شبابه في الفكر الفلسفي دون فائدة في دينه ودنياه، وكان أستاذ الدراسات العليا في جامعة أم القرى، وقد حدثني الدكتور عبد الله الدميجي ـ وهو ممن درس عنده في السنة المنهجية ـ أنه كان مصاباً في آخر عمره بمرض الرعاش فكان يحدثهم عن ندمه على ضياع عمره في الدراسات الفلسفية ويبكي حتى يشفق عليه الطلاب.

ومن نماذج المدرسة العصرانية ـ الداعية للانفتاح إلى مسايرة الواقع ـ مجموعة من الإسلاميين تأثروا بالفكر الغربي، وأرادوا تأويل الحقائق الشرعية لتوافق الواقع، واستعملوا أدوات شرعية مثل المصلحة، والمقاصد، والضرورة، والتيسير، ووقفوا موقفاً سلبياً من النصوص الشرعية، ومن السلف الصالح، يقول فهمي هويدي في مقال له بعنوان (وثنيون هم عبدة النصوص!) ـ: «وثنية جديدة، وذلك أن الوثنية ليست عبادة الأصنام فهذه صيغة الزمن القديم، ولكن وثنية هذه الأزمان صارت تتمثل في عبادة القوالب والرموز، في عبادة النصوص والطقوس»[١].

ويقول حسن الترابي ـ عن فهم السلف ـ: «وكل التراث الفكري الذي خلّفه السلف الصالح في أمور الدين هو تراث لا يلتزم به، وإنما يستأنس به»[٢].

وإنتاج هذه الفئة بدأ يزداد من عام ١٩٧٠م، وخصوصاً مع صدور العدد الأول من مجلة المسلم المعاصر، ثم استمرت هذه

---

(١) مجلة العربي (٢٣٥).
(٢) تجديد الفكر الإسلامي ص١٠٥.

المدرسة في منتجات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ثم في مواقع عملاقة على الإنترنت؛ كموقع «إسلام أون لاين» وغيرها.

هذه نماذج تدل على أن الانفتاح إذا فقد ضوابطه وشروطه الموضوعية يوصل إلى الانحرافات الفكرية، وأن الانفتاح أخذ مفاهيم جديدة زائدة على مجرد الاطلاع ومعرفة ما لدى الآخرين من الأفكار والآراء.

خامساً: خصائص تجارب الانفتاح في التاريخ الإسلامي

تبين سابقاً نموذجان للانفتاح:

انفتاح محمود متحقق الشروط، وهو الذي وقع في زمن الفتوحات الإسلامية حيث دخلت أمم كثيرة في الإسلام وكانت مختلفة في ثقافاتها وتاريخها الحضاري والسياسي وعوائدها الاجتماعية وغير ذلك من أنماط حياتها.

وقد استفاد الصحابة والتابعون من هذه الأمم في مجالات متعددة في الأنظمة الإجرائية، وبعض العوائد والصنائع النافعة، ولكن تأثير الإسلام في هذه الشعوب المتنوعة بعقيدته وشريعته كان أكبر وأوضح، ولم يتأثر المنفتحون الأوائل (إذا صح التعبير) بما لديهم من أفكار ومناهج وعادات تخالف المنهج الإسلامي.

وانفتاح مذموم: ظهر في التجارب الفلسفية قديماً وحديثاً، والمناهج الكلامية، والعصرانية، وكان لهذا الانفتاح آثار كبيرة على الفكر الإسلامي، ومنه ظهرت المقالات الكفرية والبدعية، والمنافية لأصول الإسلام ومحكماته.

وفي هذه الفقرة أود رصد الخصائص لهذه التجارب ليتبين منها مصدر الخلل ونضع أيدينا على مكان الداء.

خصائص التجربة المحمودة:

ويمكن إجمال خصائص هذه التجربة في التالي:

ـ العزة الإيمانية، والثقة النفسية والعقلية بصحة هذا الدين وبطلان ما سواه، والرسوخ العلمي، وعدم الانبهار النفسي والفكري بالآخر، فقد تمت هذه الفتوحات بعد معرفة قوية بالإسلام، وتربية وتزكية عليه، كما أنها وقعت بعد انتصارات المسلمين، وهزيمة عدوهم، وهذا له أثر كبير في التعامل مع الآخرين، فهو انفتاح الغالب وليس المغلوب.

ـ قوة تأثير المنهج القرآني في النفوس؛ حيث بين القرآن حقيقة الحضارات والأفكار والنظم والمناهج والفلسفات الموجودة في الأمم الأخرى، والموقف الشرعي منها.

ـ وضوح المنطلق والمرجعية، وكيفية التعامل مع الجديد.

ـ وضوح الرؤية في الغاية من الحياة، وأن الدنيا وسيلة للآخرة، وليست هدفاً في ذاتها، فلا تهمل ولا تعظم، ولا يجوز أن توضع في صف واحد مع الآخرة.

ـ الاهتمام بقصد التعبد في التعامل مع كافة الأنشطة المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتم التعامل مع ميراث الأمم الأخرى على هذا الأساس، فمن تراث هذه الأمم ما قبلوه لفوائده في الدنيا دون أن يكون فيه ضرر أخروي، بل حاولوا توظيف كافة

الإمكانات لخدمة الدين ونصرته، ومن ذلك نظام السجن والجيوش النظامية وتفرغ القائمين بالولايات وتنظيم الدولة بما يحقق الأهداف الشرعية الكبرى.

خصائص التجربة المذمومة:

والمقصود هنا ذكر القاسم المشترك، والروح العامة لتجارب الانفتاح المذموم التي كان لها أثر فيه، وفي نتائجه التي توصل إليها.

ـ الهزيمة النفسية، والانبهار بثقافة الآخر، سواء كان الانبهار فكرياً (التجربة الفلسفية والكلامية)، أو كان الانبهار والهزيمة نفسياً، وفكرياً معاً (التجربة العلمانية والعصرانية).

ـ ضعف العلم بالإسلام، وعدم معرفة مرجعية التعامل مع الأفكار والثقافات المستوردة، أو اختراع مرجعيات جديدة (الابتداع).

ـ أن الانفتاح الأخير في التجربة العلمانية والعصرانية تم في فترة هزيمة عسكرية وسياسية وعقدية وفكرية للمسلمين، وفي المقابل فترة قوة للعدو ومنجزاته المادية والحضارية.

ـ تعظيم الدنيا وتقديمها على الآخرة، وضعف الديانة، ولهذا احتقر هؤلاء تاريخهم وتراثهم وحضارتهم؛ لأنها لم تقدم شيئاً ذا بال في التطور المدني، وبهذا يكون البديل هو الاتجاه للغرب للنهل من علومه وثقافته كما حصل ذلك في الخطاب العلماني، أو تأويل القواعد والنصوص الشرعية لتوافق الفكر المدني الغربي، ونسبة ذلك إلى الإسلام كما حصل في الخطاب العصراني.

توصيات

بعد الاستعراض السابق بكل تفصيلاته يمكن تحديد التوصيات التالية:

ـ العمل على تحرير الألفاظ والمصطلحات المجملة والتحرز من استعمالها دون تبيين لمعانيها، وعدم تداول العبارات الفكرية وغرسها في النص الذي نكتبه دون تأمل بمآلاتها؛ لأنها قد تشتمل على أشكال من الباطل.

ـ تنمية الاعتزاز بالدين والثقة به وبتاريخ المسلمين المشرق، والفخر بعلماء أهل السُّنَّة والجماعة، فالانهزام الفكري والنفسي أضحى سمة مميزة لهذا العصر؛ بسبب هزيمة العالم الإسلامي في المجال العسكري والسياسي والاقتصادي والتقني، فالحاجة في مثل هذه الأوقات بالذات إلى هذه القضية أكثر منه في أي وقت مضى.

ـ العناية بالتعبد والإيمان وتذكير الدعاة وطلبة العلم به وخصوصاً من يتعرض للانفتاح اختياراً أو اضطراراً مثل: من يطالع كتب العلمانيين والملاحدة، أو يضطر للعمل في أجواء وبيئة منفتحة

مخالفة للبيئة المتدينة، أو نحو ذلك؛ لأن النفس إذا لم يتم تعاهدها بالإيمان والعبادة فإنها تكون عرضة للانخداع بالأفكار والقيم المخالفة لمنهج الإسلام، ومن يبتلى بمطالعة هذه الكتب أو متابعة حوارات العلمانيين فإنه يجد قسوة في القلب، وهذا أمر طبيعي للقلب الحي، فهي مليئة بالشبهات والعقائد والأفكار الزائفة، ولا يوجد فيها ما يذكر بالله واليوم الآخر، بل هي في أقل الأحوال حديث دنيوي محض، فكيف إذا كانت دنيوية منحرفة منابذة لدين الله وشريعته. وتبدأ المشكلة بالتعود على مطالعتها، ثم بعد ذلك مرحلة الاستمتاع والاسترواح لهذه الكتب لتنتقل بعد ذلك للإعجاب بمجموعة من الأفكار التي يتصور أنها لا تخالف الشريعة، وإذا استمر فإنها سوف تؤثر فيه قطعاً، خصوصاً مع زوال الحاجز النفسي.

- تشجيع طلاب العلم على الوعي بالواقع الفكري والثقافي للأمة، مع الالتزام الحقيقي بالتعبد والديانة، والتمسك التام بالاعتقاد الصحيح، وتبيين ما يمكن الانتفاع منه، وما يشكل خطراً على الأمة عقدياً وفكرياً.

- الحذر من المناهج التوفيقية والعصرانية التي تبدل المفاهيم الشرعية لتتوافق مع الواقع، وتطوع الأحكام لرغبات النفوس، وترضى بالأمر الواقع وتسعى لترسيخه فكرياً حتى لو كان مخالفاً لمنهج الله تعالى؛ نتيجة للهزيمة النفسية، والتخليط الفكري بين آراء الفرق الضالة.

- الحذر من الاندفاع نحو الانفتاح الفكري وتشجيع الآخرين

عليه دون رعاية للشروط الموضوعية، والضوابط المنهجية التي تحقق الانتفاع، فالانفتاح ليس هدفاً لذاته، ولهذا لا بد أن يوضع في الترتيب الصحيح والمكان المناسب ضمن قائمة الأولويات بالنسبة للأفراد أو المجتمعات، فقد يكون سبباً للانصراف عن العلم الشرعي النافع، والتعرض للفتن الفكرية والسلوكية والقيمية.

ـ أن الانفتاح بمعنى الاطلاع والمعرفة فيه فوائد كثيرة لا تخفى على المتابع، وقبول المفيد من أي طرف مهما كان هو من الحكمة، ولا يليق بالعالم والداعية أن لا يعرف ما يدور في عصره، وقد تقدم إعطاء صورة عن الانفتاح الباهر لدى علماء المسلمين السابقين، ولا يزال علماء السُّنَّة من أكثر الناس وعياً ومعرفة، ولا يعني هذا نفي القصور عن كافة الدعاة، وأعتقد أن حاجتنا لضبط المناهج الفكرية والمنهجية أكثر من حفز الناس على الانفتاح؛ لأني لا أجد أعراضاً مؤثرة لدى الخطاب السلفي بسبب الانغلاق، ولكني أجد في المقابل آراء شاذة ظهرت مؤخراً في المنتسبين إلى الخطاب السلفي بسبب دعاوى الانفتاح والحريات.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة